

مركز دراسات الوحدة العربية

ما العمل ؟

حديث إلى الأجيال العربية الطالعة

الدكتور قسطنطين زريق

التيار القومي العربي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
زريق، قسطنطين
ما العمل؟ حديث إلى الأجيال العربية الطالعة/ قسطنطين زريق.
٩٦ ص.
١. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. أ. العنوان.
320.9174927

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨

الإهداء

إلى الأجيال العربية الطالعة

تقديراً لمسؤوليتها في صنع غدنا المرجو

المحتويات

توطئة

قضيت معظم حياتي متحدثاً إلى فئات من الشبيبة الجامعية العربية في لبنان وسورية وفي بلدان أخرى حيث لقيتهم بعد تخرجهم وانخراطهم في أعمالهم الخاصة وفي الحياة العامة. وكانت أحاديثي صادرة عن عقيدتي أن التربية الجامعية لا تقوم بتلقين المعلومات عن المادة الدراسية، بل بلقاء العقول وتفاعلها في نقاش وحوار حرّ. يتعدّى موضوع الدراسة وينفتح على شؤون الحياة الواسعة والاهتمامات القومية والإنسانية.

ولقد كانت هذه اللقاءات والأحاديث في الفترة الأولى من حياتي الجامعية (الثلاثينات إلى منتصف الخمسينات) مفعمة بالأمل والحماسة، إذ كانت الشعوب العربية مندفعة في مسالك التحرر من الحكم الأجنبي واكتساب الاستقلال والسيادة. وكانت الشبيبة الجامعية مشاركة في هذا الاندفاع ومستمدة منه الرؤية التفاؤلية لمستقبل عربي أفضل. ومع أن أخطار الصراع العربي ـ الصهيوني كانت جاثمة على الصدور والنفوس، فإن الأمل كان لا يزال ساطياً بأن نهاية هذا الصراع ستأتي قريبة وفي مصلحة العرب نظراً لثقلهم العددي ولأهمية مواردهم المادية ولاعتراف العالم بدولهم التي تكوّنت، وبحتمية إحراز بقية المجتمعات العربية لمثل هذا الاعتراف ولغيره من مظاهر السيادة. كما أن الروح القومية الناشطة حينذاك كانت تتجه إلى شكل من أشكال الوحدة بين الدول العربية تمثلت رسمياً بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥. أما الشبيبة الجامعية وقطاعات أخرى من المجتمعات العربية، فكانت طموحاتها تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، وإلى حتمية حصول هذه الوحدة بالإضافة إلى الحتمية الأولى بالتحرر السياسي والاستقلال.

كانت الأجواء عابقة بهذه الآمال والطموحات الكبيرة. لكن، مع تقدم الزمن و«تخلف» الدول العربية في معالجة قضية فلسطين، وفي العمل نحو الوحدة بين الحكومات وبين الشعوب، وفي تنمية المجتمعات بمختلف قطاعاتها، الاقتصادية والعسكرية والثقافية وسواها، أخذت الآمال والطموحات تنخفض، تدرجاً أو تفجّراً، إلى أن بلغت الآن أدنى دركاتها، بل هي تتعرض إلى مزيد من الضعف والانحطاط.

واكتسحت النظرة التشاؤمية هذه سائر الفرقاء العرب، واشتدت خطورتها بغزوها عقول الأجيال الناشئة ونفوسهم، حتى غدا الكثيرون من هؤلاء يشكّون بالهوية العربية وبقدرة العرب على أن يحققوا آمالهم وأن يتقدموا في طرق العزة والكرامة. واتجه الهم الأول لدى بعض فئات هذه الأجيال إلى تقصّد الأغراض المادية والشهوات الغريزية، والسعي إلى الانتقال إلى بلاد أخرى تقبلهم وتضمن لهم مطالب العيش وكرامة الاعتبار، للانغماس فيها حتى لو تطلب ذلك خسران أصلهم وهويتهم.

في هذا الجو القاتم والمفرط في التشاؤم غدا واجباً على كل مؤمن بقضيته وأصالته أن ينخرط في هذا الصراع الداخلي - بين الأمل واليأس، والإيمان والإنكار، والالتزام والارتخاء - وأن يتحرى لنفسه ولغيره إمكانات، بل قدرات، الصمود والارتقاء، في هذه المرحلة العسيرة من تاريخ الإنسانية حين لم يعد للضعيف والمتخلف أي نصيب من الاعتبار والكرامة، بل أي حظ من العيش الكفي ومن مجرد البقاء في هذا الوجود.

وكان طبيعياً أن أنشط في خندقي من هذه الحرب القومية الشاملة، لأدلو بدلوي بين المحاولين الآخرين. فعسى أن يكشف هذا الحديث الجديد إلى الشبيبة العربية فسحاً ينفد منها الأمل إلى النفوس والنشاط إلى الأيدي والعقول للمشاركة في عملية الإنقاذ المضطرمة الآن في مجتمعنا من أجل البقاء والتحرر والنهوض.

جاء في أحد أقوالنا المأثورة: «اليأس إحدى الراحتين»، والمفروض أن الراحة الأخرى هي الموت. انه لخليق بنا أن نرد على التحديات الخطيرة التي

تجابهنا برفض الراحتين كلتيهما. فنحن طلاب إيمان وحياة، لا ضحايا يأس وممات. وعسى أن يعلو هذا الصوت من صدور الأجيال الطالعة خاصة، إذ لا يليق بهم أن يأتي ردهم دون هذا أو غير هذا، أمانة لمن سبقهم وحرصاً على من سيليهم.

قسطنطين زريق

بيروت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨

مقدمة

ما العمل؟

سؤال يتردد على شفاه الكثيرين من أبناء البلاد العربية اليوم، بل يضطرب في نفوسهم وفي ذات وجودهم، ولا ينفكون يدورون به ويدور بهم في حلقات مفرغة ومتاهات مضيّعة لا حدود لها ولا نهاية، ولا تؤدي إلى ما يقنع العقل أو يبعث على رضى النفس.

وحبذا لو كان هذا التساؤل من النوع الذي يدفع إلى تحسين الأوضاع المشكو منها وتغذية بذور النهضة والإصلاح. فمن ينظر ملياً في أحداث اليوم، أو يتابع مجرى التاريخ، يجد أن مبدأ كل تجدد حقيقي، ومبعث كل انطلاق خلاق، هو التساؤل القَلِق والمقلق الذي لا يهدأ ولا يستريح إلا عندما تلوح الغاية المنشودة وتبين الطريق الموصلة إليها. وعلى العكس، إن التساؤل المنتشر اليوم في بلادنا وفي أوساط كثيرة من العالم هو من النوع السلبي الذي يضغط على المرء من كل ناحية، ويصده عن الرؤية الصحيحة والجهد المفيد.

هذا التساؤل السلبي الشائع اليوم، وبصورة خاصة في المجتمعات المتخلفة، يغمر النفوس ويشل قوى الإنتاج والإبداع في خلاياها، ويمتص حيوية هذه المجتمعات ويرمي بها خارج ميادين التقدم الإنساني، الذي يكوّن جوهر التاريخ.

ويشتد هذا الخطر ويتفاقم أثره عندما ينتشر في قلوب الناشئة، التي يفترض فيها أن تكون غرّة مستقبل أفضل ـ أو أقل سوءاً ـ ومصدر أمل

للتحسين والإصلاح. إن وقوع الأجيال الطالعة فريسة لهذا الداء الوبيل يضيّع على المجتمع مستقبله بعد أن يكون قد خسر حاضره، ويبقيه متعثراً في دركات العجز والخضوع. ولهذا ينصرف أكثر كلامنا في هذا الحديث إلى الأجيال الطالعة من ناشئتنا، أملاً بأن تهيئ نفسها لدعم النواحي الإيجابية، على قلتها، من حياتنا الحاضرة، ولكشف القدرات التي يجب أن نتسلح بها ليكون حظ مستقبلنا القادم أفضل من حظنا اليوم وأدعى إلى الاطمئنان والرجاء.

ولعلّ هناك سؤالاً يتقدم السؤال الذي نجعله مدار هذا الحديث. فإن تساؤلنا عن «العمل» المترتب علينا يفرض أن نكون تصدّينا لسؤال مرير سابق هو: «هل ثمة من أمل؟»، وخرجنا من هذا التصدي إلى إدراك التحديات الجسيمة التي ترتسم في الآفاق وإلى القبول المبدئي بقدرتنا على مجابهته، أو، على الأقل، إلى اقتناع أولي بجدوى هذه المحاولة. فيصح بنا عندئذ أن نتقدم إلى السؤال الأساسي الثاني: «ما العمل؟»، إذ اننا إذا فقدنا الأمل، فقد فقدنا القدرة على العمل، بل الثقة بجدواه، وحتى بإمكانه.

وإذا صحّ تخوفي وقلقي، فإن الكثرة من أبناء بلادنا العربية، ومن شبيبتها خاصة، لا تزال قابعة في المرحلة الأولى متسائلة عمّا إذا بقي ثمة أمل لها ولمجتمعاتها، وخارجة من هذا التساؤل إلى الشك والارتياب بأية محاولة للكشف عن سبل العمل. ولذا، أرجو أن يؤخذ طرحي في هذا الحديث بأوسع حدوده من حيز القنوط الأوّلي الساطي والنافي لأي أمل إلى حال الشلل والضياع المنكرة لجدوى أي عمل.

«هل من أمل؟» ما أكثر ما نسمع هذا السؤال من الأباعد والأقارب! وما أشد ألمنا عندما نرى الانتقادات الظاهرة، أو الاتهامات الخفية، توجه من وجوه ساخرة أو من أقلام مستريبة كلما تحدث أحدنا بلغة الأمل عن مستقبل أحد المجتمعات العربية أو المجتمع العربي العام، أو عالج الوسائل الضرورية لتكوين هذا المستقبل. إنه ليتهم بشبهات أخفها وأرحمها أنه ينطلق من مثالية خادعة لا تنطبق على وقائع الحاضر أو الماضي أو بسذاجة أكاديمية لا تفقه تعقدات الحياة الإنسانية ومخابئها.

وهنا يقتضي القول اني أتصدى لهذا التساؤل بنظرة قومية عربية شاملة، ذلك أن هذه النظرة ما فتئت ترافقني في مختلف مراحل حياتي الفكرية والعملية، ولأني أجدها تنطبق على الموضوع الذي يدور حوله هذا الحديث. فالشك والارتياب السلبيان، بدءاً من إنكار الأمل إلى اليأس من العمل، يغطيان الساحة العربية كلها. وقد يتخذان صوراً مختلفة في داخل هذه الساحة، ولكنهما، لدى النظر المتحري، يصدران عن علل أساسية متطابقة أو متقاربة جوهراً وأساساً، وان تباينت ظواهرَ وأشكالاً تبعاً للأوضاع الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات العربية.

وطبيعي أن تدعو هذه النظرة القومية الجامعة إلى ارتياب أبين وقنوط أشمل لعجز الحركة القومية العربية عن بلوغ أهدافها أو تحقيق الأماني التي وعدت بها، فلا عجب إذا تصدرت مواقع الاتهام الجائش في الصدور والهزاء المعترم في النفوس.

ومع هذا، فلا بدّ من اقتحام هذه المسيرة مهما تصعب، ومن السعي الجاد إلى تحري مصادر الأمل ومنافذ العمل في ظلال الغيوم المتلبدة والظلمات المدلهمة المحيقة بحاضرنا ومستقبلنا.

الفصل الأول

بواعث القنوط المستشري

لنبدأ، أولاً بالقول ان هذه الأوضاع السيئة التي تطغى في هذه الأيام علينا وعلى أبنائنا لا تقوم في فراغ، ولا تنشأ عن انحراف عرقي أو ميل اعتباطي، وإنما هي نتيجة واقع سائد وجذور مغروسة في صميم الحياة العربية والإنسانية، وإن لها أسباباً موضوعية سنلخصها في ما يلي من هذا الحديث، مع تحذيرنا من عواقب الاستبسلام لها، وتأكيدنا ضرورة الصمود تجاهها إذا أردنا بلوغ أهدافنا في الحرية والتحضر والرفاه، أو السير نحو هذه الأهداف.

وهذه الأسباب تنقسم قسمين رئيسيين، غير منفصلين أحدهما عن الآخر، بل هما، لدى الادراك الواعي، مترابطان ومتفاعلان بحيث يتأثر كل منهما بالآخر ويؤثر فيه، إيجاباً أو سلباً، على مدى المسار الطويل. ولنبادر إلى إبداء رأينا القاطع والصريح أن الأسباب الداخلية هي الأقوى والأعمق جذوراً، ومع هذا لا تنال من اهتمامنا القدر الذي تستحق بالمقابلة مع الأسباب الخارجية، لأن خطر الغير أجذب للنظر وتبيانه أرضى للنفس من تفحص النقائص الذاتية. إن الانكباب على المطامع والمؤامرات الخارجية والتغاضي عن المساوئ الداخلية هما من أعمق عللنا الحاضرة وأوسعها انتشاراً.

أولاً: الأسباب الخارجية

١ ـ الاستعمار المباشر

بدأ هذا القرن والبلاد العربية خاضعة للسلطنة العثمانية أو لنوع من أنواع الاحتلال أو «الحماية» لإحدى الدول الاستعمارية الغربية وأهمها

حينذاك فرنسا وبريطانيا. وكانت السلطنة العثمانية قد بلغت حينذاك أدنى دركات الانحطاط وأصبحت فريسة لأطماع الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية وألمانيا) ولتنافس هذه الدول على اقتسامها أو بسط النفوذ في أرجائها. وفي الوقت نفسه، أخذت مبادئ التحرر تتسرب إليها من الغرب وتثير في داخلها حركات تحررية شارك فيها العرب وغيرهم من الشعوب الداخلة في نطاقها. وعندما انضمت إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، تعرض مصيرها للتفكك والزوال بسبب تأزم أوضاعها الداخلية وتفوّق جبهة الحلفاء، خصوصاً عندما انضمت إليها الولايات المتحدة عام ١٩١٧. وفي خضم تلك الحرب أخذ الحلفاء ـ بريطانيا وفرنسا خاصة ـ ينشطون لإثارة الشعوب الواقعة تحت حكم السلطنة العثمانية للثورة عليها، ملوّحين لهم بالتحرر والاستقلال عند فوز الحلفاء المؤكد في تلك الحرب. وفي هذا النطاق تقع الوعود التي أغدقتها بريطانيا، بواسطة مندوبها السامي في مصر السير هنري مكماهون، للشريف حسين في الحجاز، ثم ثورة الشريف باسم العرب جميعاً وتولية أبنائه قيادة هذه الثورة بجانب الجيوش البريطانية والاشتراك معها في التقدم واحتلال بلاد الشام إلى حدود آسيا الصغرى شمالاً. وفي الوقت نفسه تمكنت الجيوش البريطانية الموجهة من قبل السلطة البريطانية في الهند من احتلال الولايات الثلاث ـ البصرة وبغداد والموصل ـ التي تكونت منها في ما بعد الدولة العراقية. وفيما كانت سلطات الحلفاء تنشر الوعود للعرب بالحرية والاستقلال عمدت، من جهة مقابلة، إلى عقد الاتفاقات بينها (وأشهرها اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦) لتقاسم هذه المناطق بعد انتهاء الحرب العالمية. وانتهت الحرب والترتيبات التي تلتها إلى وضع العراق وفلسطين تحت «الانتداب» البريطاني، وسورية ولبنان تحت «الانتداب» الفرنسي، بينما بقيت البلاد العربية الأخرى في شمال أفريقيا والخليج العربي تحت أشكال من الاحتلال البريطاني أو الفرنسي (أو الإيطالي فيما يخص ليبيا). ولكن ما لبث هذا الفريق من الدول العربية وذاك، بعد سنوات من الجهاد المر، أن تمكن من الفوز بالاستقلال وباعتراف المجتمع الدولي به بقبول دوله الواحدة بعد الأخرى، أعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

ومن هنا نستطيع أن نلخص المكاسب الإيجابية التي حصلتها الدول العربية في العقود المتوسطة من هذا القرن بالاعتراف بحقوقها في تقرير مصيرها وتحريرها من الحكم الخارجي. ولكن لا بدّ من إحاطة هذه المكاسب بتحفظات نشير إلى ثلاثة منها:

أ ـ مع الاعتراف بالنضال القاسي الذي خاضته الشعوب العربية بقيادة زعمائها والتضحيات الجليلة التي بذلتها من أجل إحراز هذه المكاسب، لا بد من أن نسجل أن هذه المكاسب جاءت أيضاً نتيجة لتحولات ضخمة في الأوضاع العالمية، منها خسائر الدول الاستعمارية التقليدية في أوروبا، ومتاعبها من جراء الحربين العالميتين اللتين، وإن انتهتا بفوزها في الميدان، امتصتا قسطاً كبيراً من دماء أبنائها ومن مواردها المالية، فلم تعد مجتمعاتها قابلة لتحمل النفقات الباهظة لجيوش استعمارية منتشرة في سائر مناطق العالم. ومنها أيضاً المبادئ الليبرالية التي أخذت تنتعش فيها وفي الولايات المتحدة حينذاك في عهدها الويلسوني. ومنها كذلك الوعود التي كانت قد أغدقتها على شعوب العالم خلال تلك الحرب بإيثار السلام على الحرب والتعاون الدولي على التنازع والتصارع، وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وما نشأ عن هذه المبادئ وغيرها من مؤسسات دولية لتحقيق هذه الأهداف، وأهمها «جامعة الأمم»، ثم «منظمة الأمم المتحدة».

ب ـ أما التحفظ الثاني فهو أن هذا الاستعمار المباشر، وإن يكن قد انحسر أكثره في سائر أنحاء العالم، عقبه أنواع مختلفة من الاستعمار غير المباشر الذي كان أقل كلفة وأوفر عائداً للمستعمر، وهو الاستئثار والاستغلال الذي ظل يتحكم بالمجتمعات المتخلفة، ومنها بلادنا العربية، ويبقيها مرتبطة بالدول الكبرى القوية والغنية بروابط التبعية والخضوع.

ج ـ إن الاستعمار المباشر، وإن طويت ألويته وانسحبت جيوشه من كثرة المناطق المتخلفة، قد خلّف في المنطقة العربية استعماراً لا مثيل له، ولا أوضح لأغراضه الاغتصابية، في أي موقع آخر من عالم اليوم. وهو الهجوم الصهيوني الذي دعمته في بادئ الأمر القوى الاستعمارية التقليدية بزعامة بريطانيا العظمى، ثم سطوة الولايات المتحدة التي تبنّت مبادئه ووسائله، والتي عُدت إثر الحرب العالمية الثانية أحد القطبين السائدين في

العالم ثم استأثرت بالسيادة والقطبية الأحادية عند انهيار الاتحاد السوفياتي في العقد السابق من هذا القرن. إن الحركة الصهيونية التي تنبع من أغوار عميقة في الكيان اليهودي والتي لم تكن أواخر القرن الماضي سوى فكرة هائمة تجول في أذهان بعض قادة اليهود وبعض المؤسسات اليهودية، والتي أعلنت عن نفسها رسمياً منذ مائة عام في المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧، تمكنت بفضل تيقظ قادتها وتضامنهم وانتشارهم في المجتمعات الغربية القادرة واحتلالهم مراكز مؤثرة فيها، من اكتساب تأييد الدول الكبرى كما ذكرنا، وفي مقدمتها بريطانيا العظمى؛ وأن تنتزع من هذه الدولة في وسط الحرب العالمية الأولى وعداً بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ ثم من إدخال هذا الوعد في صلب نص الانتداب على فلسطين الذي مُنح لهذه الدولة من قبل جامعة الأمم؛ ثم من حمل الحكومة البريطانية المنتدبة والحكم المحلي في فلسطين على تسهيل هجرة اليهود من مختلف أرجاء العالم إلى هذا القطر العربي، التي وصفت كذباً وتضليلاً بأنها هجرة شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب؛ ثم من إنشاء دولة «إسرائيل» واعتراف منظمة الأمم المتحدة بها؛ ثم من التغلب على أهل فلسطين وعلى جيوش البلاد العربية (في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ وغيرهما من المصادمات العسكرية)؛ ثم من بناء قوة عسكرية تفوق بمفردها قوى الدول العربية مجتمعة (كما أرادت وتريد راعيتها الكبرى الولايات المتحدة الأميركية)؛ ثم من احتلال فلسطين كلها وأراضٍ عربية أخرى في حرب ١٩٦٧ ومن تهجير نصف سكان هذا القطر إلى الأقطار العربية المجاورة وغيرها من أصقاع الدنيا (بعد أن كان اليهود عقب الحرب العالمية الأولى لا يتجاوز عددهم ٨٪ من سكان فلسطين ولا يملكون أكثر من ٢٪ من أراضيها)؛ وأخيراً من عرقلة عملية السلام التي ترعاها رسمياً الولايات المتحدة وروسيا، ومن التمسك بالأرض واستجلاب اليهود الأجانب إليها واستيطانهم إيّاها وبرفض عودة المهجرين الفلسطينيين؛ وبالاستيلاء على القدس وتوحيدها تحت الحكم الصهيوني واعتبارها «عاصمة أبدية» لدولة إسرائيل - كل هذا بدون استحياء وبمخالفة صريحة لقرارات الأمم المتحدة وغيرها من نصوص الشرعية الدولية.

إن الاغتصاب الصهيوني لفلسطين وإقامة دولة إسرائيل وتوسعها، خليقان بأن يثبتا في خانة الاستعمار المباشر، بل بأن يعتبرا شكلاً من أوضح أشكال هذا الاستعمار، وأشده حدة وتطرفاً. ذلك أن الدول الكبرى كانت تغلف أهدافها الاستعمارية لشتى أقطار العالم، ولو بشيء من الحرج والاستحياء، بغلاف رسالة تمدينية لشعوب متأخرة أو همجية، وكانت تعلن، ولو بزيف واضح، أنها تعد هذه الشعوب للتحرر والاستقلال. أما الحركة الصهيونية فلا تتحرج أو تستحي، إنما تصرح علناً بأنها ترمي إلى سيادة اليهود على أرض فلسطين، بل إلى أبعد منها (من البحر إلى الصحراء)، وليس ذلك بفضل تميز عرقي أو سند حقوقي، بل بعهد من الله تعالى لأجدادهم القدماء من آلاف السنين بأن يملّكهم فلسطين ليسكنوها وليقيموا دولتهم فيها. وإذا كانت النازية تمثل أشرس العقائد القومية لاستنادها إلى صفاء العرق الآري الذي يجب أن يحققه الشعب الجرماني، فإن الصهيونية تتفوق على النازية في تطرفها وفي تمييز شعب اليهود على الشعوب الأخرى بتعهد إلهي لا قِبَل للإنسانية بإلغائه أو تبديله. ومع هذا، فإن دول اليوم المسيطرة وغالبية شعوبها تقبل بهذا الهراء التاريخي والتبرير الاستيلائي، إما جهلاً وتعصباً، أو خدمة لمصالحها أو بالأحرى لمصالح الفئات التي تحكمها.

وما دامت الحال على ما هي، فإننا لا نستطيع القول إن الاستعمار المباشر قد زال من المنطقة العربية أو من العالم أجمع، بل علينا ـ وعلى الأحرار من أبناء الشعوب قاطبة ـ أن يقروا بأن هذا النوع من الحكم المغتصب لا يزال ممثَّلاً في أرضنا بشكل من أفظع أشكاله، وقادراً على أن يكسو اغتصابه بلباس براق يخدع شعوباً تدعي أنها بلغت قمة الحضارة وغاية المدنية.

٢ ـ اختراق الدول العربية المستقلة شكلاً (الاستعمار غير المباشر)

لم تقتصر سياسة الدول الغربية المسيطرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، على الوقوف في وجه مصالح البلاد العربية ونصرة أعدائها عليها ـ كما تجلى ذلك بأفضح شكل في قضية فلسطين ـ بل سعت بصورة ظاهرة حيناً وخفية أحياناً، إلى مدّ سيطرتها على الساحة العربية كلها، استغلالاً

لموارد بلادها واستئثاراً بأسواقها وكسباً لمساندتها في الصراع العالمي على السيادة والغلبة. وقد أيد هذا السعي وحمّى وطيسه غنى المنطقة العربية بالنفط، وهو العنصر الأساسي للصناعة الحديثة، مما جعل الولايات المتحدة الأميركية تبدو مستعدة لاتخاذ أقسى الإجراءات لمنع الدول العربية ـ أو أية سلطة أخرى ـ من السيطرة على هذا المورد الثمين وحجبه عنها أو عن حلفائها. إن سنوات هذا القرن ملأى بالأمثلة على هذه السياسة. ولعل أبلغ هذه الأمثلة هو الحرب الخليجية الثانية التي اندلعت بسبب غزو بلد عربي لبلد عربي مجاور (الكويت) واحتلاله إياه (بمخالفة مواثيق جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة)، والتي جنّدت لها الولايات المتحدة قسطاً بالغاً من قواها العسكرية والمالية ومن قوى محالفيها (وبينهم بعض الحكومات العربية) من أجل محاربة العراق وإجبار زعيمه على الانسحاب من الكويت. ومع أن هذه الحرب الفظيعة أبرزت شرور الحروب والمنازعات العربية ـ العربية، وحذرت الدول العربية من اللجوء إلى القوة فيما بينها، فإنها جرّت على العرب مساوئ ومآسي أبلغ وأشد قساوة، منها: إظهار قدرة الولايات المتحدة على حشد إمكاناتها وإمكانات حلفائها للتصدي لأي خطر على مصالحها، وتلقينها حكام الدول العربية هذا الدرس ومتضمناته؛ وإقناع هؤلاء الحكام، بأن الولايات المتحدة هي نصيرهم الأقوى، بل الأوحد، في الحفاظ على أنظمتهم وسلطاتهم وامتيازاتهم؛ وتحول أكثر هؤلاء عن اعتماد التنسيق العربي والمساندة العربية إلى الاستسلام للقوى العالمية العظمى؛ وما نتج عن هذا كله من توسيع الفجوات القائمة بين الدول العربية، ومن شل الفاعلية العربية المشتركة، ومن تسرّب هذا الشعور من الحكام والأنظمة إلى الشعوب ذاتها وتقوية الشكوك والأحقاد فيما بينها، وأخيراً من إضعاف الشعب العراقي وتجويعه وإذلاله ـ هذا الشعب الذي كان في نظر الكثيرين من أبناء البلاد العربية مؤهلاً للقيادة في معارك الاستقلال وللإسهام إسهاماً مميزاً في تقدم العرب في مسالك التحرر والاتحاد.

٣ ـ اختراق نقائص الحضارة الحديثة للمجتمعات العربية

لم يقف اختراق الدول المسيطرة للمجتمعات العربية عند الشؤون العسكرية والسياسية، بل تعداها إلى سائر وجوه الحياة العربية، ذلك أن

التماس والتفاعل بين الدول هو، في أصله ومضمونه، تماس وتفاعل حضاري. إننا لا ننكر أن الحضارة الحديثة، التي نشأت في بلدان غرب أوروبا وانتقلت منها إلى شرقها وإلى الولايات المتحدة وسائر أنحاء العالم ـ لا ننكر أنها تمثل تقدماً بارزاً في مسيرة التحضر الإنساني (باعتمادها العقل مصدراً لمعرفة الحقيقة ونهوضها لصيانة حقوق المواطن والإنسان)، وأنها جازت في هذين المضمارين مدى بعيداً، وأن الشعوب المتخلفة، ونحن منها، استمدت من ذلك منافع كثيرة. ولكن هذا التقدم لم يأتِ متزناً بجميع عناصره، وعلى مختلف مستوياته، فنشأت في هذه الحضارة الحديثة الغامرة متناقضات رهيبة تحمل أخطاراً جسيمة لها، وللدول المتخلفة عنها، وللركب الإنساني قاطبة. وأهم هذه المتناقضات التي نشير إليها باقتضاب هي:

أ ـ بين التسلط الفئوي والخير الجماعي في داخل المجتمع: مع أن المجتمعات المنتسبة إلى هذه الحضارة والمتجهزة بقدراتها خطت خطوات متتالية ومتسعة في النُهج الديمقراطية وفي تقليص الفوارق بين المواطنين، وتقدمت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى من الديمقراطية السياسية إلى الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها لا تزال تنطوي على شروخ خطيرة بين الفئات النافذة اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً وبين جماهير المجتمع، ما يدل على أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق المساواة أو العدالة الحقيقية بين فئاتها وطبقاتها. بل لعلّها زادت هذه الانقسامات الداخلية حدة بما وضعته التكنولوجيا الحديثة السريعة الحركة والتطور في أيدي فئاتها المسيطرة من سلطات وامتيازات. ومما يزيد هذا التناقض الأساسي خطراً أنه سائر نحو التضخم والتفاقم بين الحاكم والمحكوم وبين النافذ والمحروم من أفراد الشعوب وفئاتها.

ب ـ بين التسلط والتضامن في الميدان الدولي: إن الشروخ الحاصلة في داخل المجتمعات المتقدمة بين الفئات المستغِلة والجماهير المستَغَلة تماثلها شروخ أوسع وأرهب في الميدان العالمي بين الدول المتقدمة المتحكمة والدول المتخلفة التابعة، والثانية أكثر من الأولى عدداً وأضخم سكاناً. وبينما تصدر في السنوات الأخيرة من الفئة الأولى من هذه الدول دعوات إلى «العولمة»

بسبب انتشار وسائل الاتصال والترابط في هذا العصر، نلحظ أحياناً كثيرة أن هذه الدعوات تغطي أطماعاً من قبل هذه الدول ومجتمعاتها وسبلاً لتعزيز مصالحها ونفوذها في الدول والمجتمعات المتخلفة. وعلى رغم ما نشاهد من مظاهر التقارب أو التجمع الدولي، تظل المنافسة أو المنازعة قائمة بين أركانه: بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وبين هذين الفريقين من الدول ودول الاتحاد السوفياتي السابق الذي يحاول النهوض من كبوته الحاضرة، وبين هذه الدول جميعاً ودول شرق آسيا الناهضة بسرعة مذهلة، وبين هذا العالم المتقدم جميعه (على اختلاف درجات تقدمه وقوته المستمدة من هذا التقدم) والعالم المتخلف والمحروم في سائر أرجاء المسكونة. وكما أن صحة الدول والمجتمعات المفردة تقوم على تقلص الشروخ بين فئاتها المسيطرة وجماهيرها الخاضعة، فإن صحة العالم الإنساني بكامله تتوقف على مدى تضييق الشقق بين دوله ومجتمعاته وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة في أرجائه، ونجاح الجهود لتقليص التباين والتناقض بين أركانه.

ج ـ بين تسارع تقدم التكنولوجيا وتباطؤ نمو العقلانية الشاملة: لقد وظفت الدول المتقدمة أقصى إمكاناتها في متابعة الكشوف الطبيعية والإنسانية (وفي الأولى منها خاصة)، وبلغت بها غايات بعيدة كما يُستدل (تمثيلاً لا حصراً) من الرحلات الفضائية وآخرها إلى المريخ وغيرها من النتائج الباهرة (كما في جزيئات المادة)، التي استطاع العلماء النظريون والتطبيقيون بلوغها بسبب التقدم التكنولوجي المسرع وما يستمدونه منه وما يمدونه به، ولكن هذه النتائج الرائعة لم تخدم التقدم العلمي خالصاً وإنما عززت معه الأخطار المتصاعدة التي يتعرض الإنسان لها. ذلك أن التكنولوجيا لا تعدو أن تكون أداة ووسيلة. وهي بطبيعتها هذه قد تُوجه إلى الخير والإفادة أو إلى الشر والإيذاء. وانكباب الدول المتقدمة عليها يمدّ هذه الدول بالقوة المادية، ولكنه ينمي فيها أيضاً القدرات على تصعيد العنف ونشر الدمار بتطوير الأسلحة التقليدية وابتداع أسلحة جديدة وعلى نشر سائر التناقضات والشرور في صلب المجتمع الإنساني.

إن هذا وغيره من التخبطات العصرية يدل على أن التقدم التكنولوجي، وإن يكن هو نفسه وليد التفتح العقلاني وتغلب أحكام العقل

على الأوهام والجهالات في الشؤون الطبيعية، قد لا يؤدي حكماً إلى التفكير العقلاني في الشؤون الإنسانية. وليس ما يمنع أن يتجاور نمو الذهنية التكنولوجية، بل القدرة على البحث والاكتشاف في الميادين الطبيعية، والتخلف العقلي في الموضوعات الأخرى. وينطبق هذا التناقض بصفة خاصة على أفراد المجتمعات المتخلفة الذين تابعوا اختصاصاتهم العلمية في بلدان الغرب المتقدمة، إذ يقبلون على اقتباس نتائج البحوث التكنولوجية الطبيعية ومناهجها ولكنهم يظلون محافظين على معتقداتهم الموروثة في الميادين الأخرى. فإذا أقبلوا على هذه الميادين من شؤون مجتمعاتهم أو المجتمعات الإنسانية عامة، كالسياسة والاجتماع والتربية وما إليها، لم تختلف نظرتهم عن نظرة الجماهير البدائية، وبدا تخلفهم العقلاني وخضوعهم للتقاليد الموروثة بدلاً من التخلص من هذه الأثقال والانصياع لأحكام العقل في كل شأن ومجال.

د - **بين التقدم التكنولوجي والرقي الخلقي**: وهو في الواقع أهم التناقضات في الحضارة الحديثة وأشدها خطراً. فالرقي الخلقي يعنى بالغايات، أكثر منه بالوسائل كما الأمر في الحقول التكنولوجية. إن الدول التي نعتبرها اليوم متقدمة تتفوق على سواها بما لديها من أسباب القدرة المادية، ولكنها لا تزال متخلفة في المقاصد والغايات التي تحدد مراتب الرقي (و«الرقي» إلى أعلى أصعب وأرفع من «التقدم» إلى أمام)، أو نقول، على الأقل، ان ما كسبته من ذلك يقل جداً عما حصلته من هذا. وهنا شر أزمتها الخانقة ومحنتها الحاضرة. فهي قادرة قدرة هائلة من جانب، وعاجزة عجزاً خطيراً من جانب آخر. وهذا التناقض المخيف في صلب كيانها هو من أهم أسباب عللها ومن أشد أخطارها على نفسها وعلى غيرها من المجتمعات.

هذه هي بعض التناقضات الأساسية في الحضارة الحديثة السائدة في الغرب والمنتشرة منه إلى سائر أرجاء المعمورة. والمفكرون الغربيون هم أول من يتحدثون عن هذه المساوئ ويظهرون آثارها السلبية في مستقبل حضارتهم وشعوبهم وفي غيرهم من شعوب الأرض. فإذا أقدمت الشعوب المتخلفة على اقتباس الحضارة الحديثة (وهي مضطرة إلى ذلك شاءت او أبت

بفعل قدرة هذه الحضارة على الانتشار والاختراق) ترتب عليها أن تنتبه إلى هذه المساوئ وتتحصن إزاءها قدر المستطاع، ذلك أن الاختبار يدل على أن هذه الشعوب تميل إلى اقتباس نقائص الحضارة الحديثة أكثر منها إلى اكتساب فضائلها (وأهمها العقلانية)، لأن التقليد الأعمى الذي يتوجه إلى الظواهر أسهل وأرضى للنفس من السعي الشاق إلى استكناه البواطن. فترانا مثلاً ننكب على اقتباس أحدث التطورات في شؤون الطعام واللباس والمسكن واللهو، أكثر منا على اكتساب مزايا العمل المجدي في الشؤون العامة التي يقوم عليها نهوض الوطن أو في تحصيل الأساليب والنُهج العقلانية، التي يرتكز إليها هذا النهوض. وإذا مضينا من هذا إلى تحليل القيم ـ وهي أبرز العوامل في تكوين الحضارات وبالتالي أولى المقاييس في تقدير مكانتها ـ وجدنا أن بعضاً من أهم القيم السائدة في المجتمعات المتخلفة مستمد من نقائص الحضارة الحديثة. وتمثيلاً لذلك نلفت النظر إلى قيمة «المال» التي ارتفعت في بعض المجتمعات المتخلفة إلى أعلى مستوى، وغدت أقوى الحوافز للأفراد والجماعات. وكذلك الانكباب على الاستهلاك المادي الذي يشكل مظهراً بارزاً من مظاهر الحضارة الحديثة، في حين أن أولى حاجات المجتمعات المتأخرة هي العمل والإنتاج والتقشف الصارم، وتجنب الإهدار والبذخ (اللذين بلغا في بعض دوائر مجتمعاتنا مبلغ العبث والفجور).

وهكذا إذا أجلنا النظر في وجوه حياتنا العربية الحاضرة ألفينا أن إقبالنا على نقائص الحضارة الحديثة يتفوق على جهدنا في اكتساب حصيلتها من التقدم والترقي، مما يجعل لهذا العامل الخارجي المنتشر أثراً سلبياً سيئاً في أوضاعنا الحاضرة.

إننا في عرضنا هذا، لا نرمي إلى الإحاطة بالأوضاع الحضارية العالمية ذاتها واستبانة حقيقة أسبابها ومظاهرها ونتائجها، وإنما نلمّ بالموضع إلماماً في سبيل تحري آثارها فينا والنُهج الصحيحة لمجابهتها. وحسبنا هنا أن نكون قد أبرزنا الخطورة الشديدة الكامنة في هذه الأوضاع والمنطلقة منها، التي تعرقل تقدمنا وتنشر أجواء الحيرة والقلق والتشاؤم والإحباط في صفوفنا.

ثانياً: الأسباب الداخلية: التخلف

ومع هذا، ليس التردي إزاء الخارج من الضخامة والخطر ما للتردي الداخلي الذي يكوّن في نظرنا العامل الرئيس والمقرر. وهنا أيضاً لا نتقصده لذاته، بل من أجل تبيّن أثره في بعث الشك والارتياب ونشر الإحباط واليأس في محيطنا. وقد أفاضت الأدبيات الأخيرة، العربية منها والأجنبية، في شرح هذا التردي الداخلي وتفصيله ودعمه بالأرقام وتعويقه للتنمية. ولا نتجاوز هنا عرضه بصورة عامة والتوقف عند ظواهره الكبرى.

وبعد إمعان النظر، نجد أنفسنا لا إزاء ظواهر عديدة متفرقة بل أمام ظاهرة واحدة هي مصدر جميع عللنا الذاتية وعوائق نموّنا وتقدمنا، هي **التخلف** بمعناه الشامل. إن رَكبنا متأخر عن رُكُب إنسانية أخرى في المسارات الشاقة والطويلة نحو اكتساب القدرة وإحراز التقدم. وإن هذا التخلف، الذي نشارك فيه مجتمعات أخرى كثيرة في عالم اليوم، هو حقيقة كبرى في واقعنا وواقعها وواقع الإنسانية عامة. ومن هذه الحقيقة تنبثق، وإليها تعود، أكثر العلل التي نعانيها. إنا نحمل من الماضي أعباء ضخمة تبطئ سيرنا وتعوق تقدمنا، بل تعيدنا أحياناً كثيرة إلى الوراء. وعلينا ألا ننسى أن مجتمعنا تحمل أربعة قرون من الانحطاط والتدهور زمن الحكم العثماني، وأنه، قبل ذلك أيضاً توقف أسلافنا وتأخروا طوال ما ينيف عن أربعة قرون بسبب تضييقهم سبل العقل وإقفالهم باب الاجتهاد، وبسبب تخليهم عن الفضائل الخلقية التي كانوا يتميزون بها، وجوهرها مقاومة شهوات الذات وتعزيز احترام الآخر والتعاون وإياه. وليس التخلص من نقائص الماضي التي تراكمت وعمّت خلال ذلك الوقت المديد بالأمر السهل أو قصير المدى. إنه يتطلب جهوداً دؤوبة ومتماسكة لتحويل مجتمعنا تحويلاً جذرياً من حالة الاستسلام والانكفاء إلى حالة الفعل والعطاء.

يجب ألا يكون هذا التخلف في الواقع معيباً لنا نحن أبناء هذا الجيل لأنه ليس من عملنا بل من عمل أجيال عديدة من أسلافنا. وقد سبقتها أجيال أخرى أشرقت على العالم وكانت في وقتها من أبهى مجتمعاته، إن لم نقل أبهاها وأوفرها عطاء، في ميادين الحضارة. ونحن اليوم كما ذكرنا، نشارك أكثر سكان الأرض في هذا التخلف الشامل، وعلينا أن ندفع ثمناً

باهظاً لاستسلام أسلافنا لعوامل الانحطاط والتدهور. أما عيبنا الحقيقي الذي سيسجله التاريخ علينا فهو أن نمضي في هذا الاستسلام وأن نقعد عن البذل والتضحية للتغلب عليه والتطور إلى ما هو أفضل وأرقى.

حتى عندما نتخطى في تلفتنا أدوار الانحطاط والتردي ونعود إلى ما سبقها من أدوار الإنجاز والبهاء، فإن ماضينا المتألق نفسه يغدو أيضاً مصدر إضعاف وتعويق لتركيزنا المفرط عليه ومبالغتنا في الافتخار به والانحصار في إطاره. فكما أن التخلف المرَضي ليس من فعلنا، بل هو متلقى من أسلافنا الأقربين ومن الظلم أن نتحمل نحن أوزاره، كذلك إن الإبداع والتألق الماضيين هما من نتاج سابقينا الأبعدين، ومن الشائن لنا أن ندعيهما وننصبّ كلياً عليهما. إن ما يمكننا أن ندعيه حقاً ونفاخر به هو ما نصنع نحن، لا ما صنعه من سبقنا أو سيصنعه من يلينا، في سدّ النقائص وإحراز الفضائل التي تعزز إنسانيتنا وإنسانية غيرنا من البشر.

ثالثاً: نتائج الأسباب المذكورة

إن الأسباب الداخلية والخارجية التي ذكرناها، وغيرها مما لم نذكر، تفعل فرادى ومجموعاً في إضعاف التطور الايجابي لأوضاع مجتمعاتنا العربية وفي بث الشرور السلبية في أوساطها، ما يؤدي إلى حالة **عجز** عامة تسدّ منافذ الأمل والتفاؤل وتشرع أبواب الإحباط واليأس والتشاؤم، فتطغى على الإنجاز والتقدم. ولهذا العجز المستولي ظواهر بيّنة في كل وجه من وجوه حياتنا، نشير إلى بعضها باقتضاب في ما يلي:

١ ـ القصور الوطني

إن السلطات الحاكمة في مختلف البلاد العربية تتسم بأعراض الماضي ومساوئه وبنقائص الحاضر وشروره. فهي تعتمد إمّا الروابط الأسروية والقبلية التي عفاها الزمن، أو أساليب الاستبداد والقهر، أو الديمقراطية الناقصة والفاسدة. وبنتيجة فاعلية هذه النقائص، وتفاعلها فيما بينها، ينتشر الفشل في الحكم والفساد في المجتمع وتتغلب السلطات الحاكمة على تكوّن المجتمعات المدنية وتطورها، فتغيب الشعوب وتتحول إلى رعايا، وتطغى

الولاءات الجزئية على الولاء الوطني الموحّد. وقد غدا أول ما يصدمنا في المجتمعات العربية عجزها عن أن تصبح مجتمعات سليمة وشعوباً حيّة وكيانات وطنية، ولم يعد يصح أن ندعو هذه المجتمعات أوطاناً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة، أو حتى أن نعتبرها مجتمعات، لأن لا رابطة شاملة توحدها فعلاً، بل هي تخضع لمآرب شخصية أو فئوية مدعومة بسلطات مستلبة وقوى مغتصبة.

٢ ـ القصور القومي

وكما فشل كل من الأقطار العربية في التغلب على النزعات الموزعة لكيانه في شتى الاتجاهات، فشلت جملة هذه الأقطار في صوغ وحدة تضمها وولاء يربطها وظلت أسيرة سياسات مختلفة تبعاً لمصالح كل منها، بل لمصالح حكامها وطبقاتها النافذة. ومن الفاجع حقاً أنه، كلما اشتد هذا التفرق الحاصل فعلاً، قوي الخطاب بالوحدة العربية المدّعاة، وارتاحت السلطات والجماهير التابعة لها إلى ترديد الشعارات وتكرار الوعود. وقد جذبت هذه الظاهرة أنظار كثرة المراقبين والمحللين الأجانب، فأصبحوا يأنفون من سماع هذه الشعارات الفارغة ويحتقرون خداع المتسترين بها ورافعي ألويتها. وسرى هذا الشعور أيضاً بين العرب أنفسهم، ونكتفي هنا بذكر مثال واحد على ذلك، وهو المقال المثير للأمير خالد بن سلطان الذي نشرته جريدة **الحياة**[(١)]، والتعليقات التي نشرتها الجريدة نفسها[(٢)]، وكلها تبرز الفرقة والشقاق بين الأنظمة العربية سبباً للفشل العربي العام في صدّ الأخطار المعادية وخصوصاً الأطماع الصهيونية في ساحتنا القومية. على أنه لا بد من إبداء الملاحظة أن هذا العجز **في التضامن** العربي (الذي أصبحنا نكتفي به عوضاً عن **الوحدة** المنشودة) ليس السبب الأول والأصل الباعث. إنه لا يعدو أن يكون **مظهراً** من مظاهر العجز العربي العام الناشئ عن تخلفنا الذاتي من جهة، وازدياد سطوة الطامعين فينا من جهة أخرى.

---

(١) انظر مقال خالد بن سلطان في: **الحياة**: ٥/٧/١٩٩٧؛ ٦/٧/١٩٩٧، و٢٧/٩/١٩٩٧.

(٢) انظر: **الحياة**: ١٢/٧/١٩٩٧؛ ١٩/٧/١٩٩٧، و٢٣/٧/١٩٩٧.

وعليّ - شخصياً - أن أعترف أني كنت في الماضي أتكلم وأكتب عن «الأمة العربية»، فإذا أنا الآن أتجنب هذه التسمية لبعدها عن الواقع المعيش وأؤثر عليها «المجتمع» العربي أو «المجتمعات» العربية مع اعتقادي المكين أن هذه المجتمعات تملك من العناصر المشتركة، الماضية والحاضرة، والمستقبلية، ما يؤهلها لأن تتحول إلى **أمة** موحدة ذات **قومية** شاملة، ولكنها لم تتمكن حتى الآن (على الرغم من صيحاتها المتعالية وادعاءاتها المعلنة) من تفعيل هذه العناصر المشتركة ونقلها من حالة الإمكان إلى حالة الوجود الفعلي. بل إني غدوت أشك في صحة التكلم عن «المجتمعات» العربية القطرية أو عن «المجتمع» العربي العام نظراً إلى قصور أهل كل منها وأهلها جميعاً عن تكوين ما يصح أن يدعى «مجتمعاً» أو «شعباً» أو «وطناً»، وإلى استمرار خضوعهم لنزعات ضيقة مفرقة ولمطالب فاسدة مخربة، وبالتالي إلى عجزنا جميعاً عن تحقيق التكتل الوطني أو القومي، وهو الشرط الأول من شروط **البقاء**، فكيف **بالتقدم**؟ في هذا العصر العسير.

٣ ـ القصور الإقليمي والعالمي

وإذا خرجنا من المنطقة العربية للنظر في الساحتين الإقليمية والعالمية، ألفينا هنا أيضاً قصور الدول العربية فيما يتصل بالصراع العربي - الصهيوني وبغيره من القضايا المستعرة في إقليمنا، وفي غيره من مناطق العالم. فبينما فازت الصهيونية وإسرائيل بكسب العون الجزيل من الدول الغربية وغيرها - في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية - وباستغلال هذا العون لدعم قدراتها ومدّ سيطرتها، أخفق العرب في هذه المجالات إخفاقاً فاضحاً، ما أدى إلى اللاتوازن الاستراتيجي المرعب خلال المسيرة كلها، واليوم يتجلى هذا اللاتوازن في دعم الولايات المتحدة الأميركية، أقوى دول العالم، لإسرائيل في «عملية السلام» المطروحة في حين يفترض فيها، كراعية لهذه العملية، أن تكون محايدة وعلى نفس البعد من كلا الفريقين المتنازعين. وهذا ما جعل هذه العملية تتعثر تعثراً رهيباً في السنوات الأربع التي انقضت على إطلاقها وتنذر بأوخم خيبة وأدهى نكبة للفلسطينيين وللعرب قاطبة.

إن حكام العرب وجماهيرهم لم يفقهوا حقيقة المعركة الكبرى، التي نشبت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين «الغرب» بزعامة الولايات المتحدة الأميركية و«الشرق» بزعامة الاتحاد السوفياتي، ولم يقدروا حق التقدير طاقات الجبهتين المتصارعتين ومستقبل الصراع بينهما. فمنهم من حالف الغرب حفاظاً على بقائه وبقاء سلطته ودون أن ينال عن هذه المحالفة ثمناً وطنياً أو قومياً (خصوصاً فيما يتعلق بقضية فلسطين)، ومنهم من حالف الشرق ولكن بذهن متردد وقلب متقلب، فما أفاد الشرق ولا أفاد بلده من هذه المشاركة. وكل هذا، وغيره، يدل على أن المواقف الخارجية لحكامنا وجماهيرنا ظلّت تصدر عن رؤية خادعة ومصالح شخصية أو فئوية، وعن انفعال وتوهم أكثر منها عن وعي وعلم وتقدير للمسؤولية.

وأخفقت الدول العربية كذلك في استمداد الدعم من الساحة الإقليمية التي تتمتع فيها بعلاقات دينية وحضارية وثيقة، قديمة وحديثة، ولا أبينَ في هذا المجال من عجزها عن كسب التأييد الفعلي من الدول الإسلامية، المجاورة وغير المجاورة. وعلى العكس، اتصفت العلاقات بين الدول العربية والدول الإسلامية في الشرق الأوسط بالجفاء إن لم نقل بالعداء في أكثر فترات هذا القرن. وها القرن يشرف على نهايته بعد حرب ضروس بين العراق وإيران دامت ثماني سنوات فأهلكت ما أهلكت ودمّرت ما دمّرت وأثارت أشنع الأحقاد والبغضاء بين الدولتين، بل بين الشعبين المتقاربين جواراً وحضارة. وكذلك الشأن في ما يخص تركيا التي انتهى بها الأمر أخيراً إلى عقد اتفاقات عسكرية مع إسرائيل، بمباركة من الولايات المتحدة، رغم اعتداءات إسرائيل على العرب وأخطارها المرتقبة على منطقة الشرق الأوسط كلها، التي كان يجدر بالدول الإسلامية في هذه المنطقة أن تتجند وتتكاتف لدرئها.

وفي النطاق ذاته، نجد أيضاً النزاع في شمالي المنطقة بين تركيا من جهة والعراق وسورية من جهة أخرى حول اقتسام مياه الفرات، وفي جنوبها الضغوط التي تمارسها على السودان الدول المجاورة له ـ الحبشة وأريتريا وأوغندا وتنزانيا ـ وما تحمل هذه الضغوط من أخطار على منابع النيل ـ وبدون النيل لم يكن ثمة سودان أو مصر ولن يكون ـ بالإضافة إلى تسرب

النفوذ الصهيوني إلى البلدان الأفريقية واستغلال إسرائيل لهذا النفوذ ضد كل ما هو عربي أو مسلم الآن وفي المستقبل.

٤ ـ تعثر التنمية

تتفق الأدبيات المعاصرة التي تتطرق للتنمية العربية أن هذه التنمية، سواء نظرنا إليها في إطارها الخاص أو في إطار المجتمعات المتخلفة عامة، لا تزال «عصيّة» حسب تعبير الباحث الاقتصادي المعروف الدكتور يوسف صايغ في بحثه القيّم[٣]. ويظهر هذا «العصي» جلياً في البلدان العربية، سواء اتخذنا أساساً لمحاكمتنا المعيار الاقتصادي الضيق، أي نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، أو معياراً أوسع يضم إلى هذا دلائل اجتماعية وثقافية، كالعمر المتوقع عند الولادة، ومعدّل معرفة القراءة والكتابة، ومدى انتشار التعليم في مختلف مستوياته. ففي **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٤] الذي يصنّف ١٠٢ بلداً حسب نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي لعام ١٩٩٤، تأتي الدول العربية غير النفطية بين مرتبتي الأردن (٨٥) واليمن (١٠٢). وفي تصنيف بلدان العالم للعام ذاته حسب معايير أوسع: «إجماليات التنمية البشرية» في ١٧٦ بلداً[٥] تأتي جميع البلدان العربية المصنفة بين البحرين (٩) وبعدها الكويت (٣٤) وبين اليمن (١٧٤). ومما يسترعي الانتباه أن إسرائيل[٦] تسبق جميع البلدان العربية النفطية حسب معيار الدخل (٢٣) قبل الكويت (٢٦) وقطر (٣٦) والإمارات المتحدة العربية (٤١).

وفي نفس التقرير[٧] الذي تصنف فيه التنمية حسب أقاليم العالم

---

(٣) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٤) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ٢٤٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

المختلفة، تأتي «الدول العربية» في مؤخرة «الدول النامية»، ولا يأتي وراءها سوى «أفريقيا جنوب الصحراء»، بل إن ألان رتشاردز أستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا الأميركية في تقديره لنمو معدل نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في مناطق العالم، بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣، وجد أن هذا النمو بلغ ٦,٤٪ في شرق آسيا و٢,٢٪ في البلدان الصناعية بينما تراجع بمقدار ٠,٨٪ في أفريقيا جنوب الصحراء و٢,٤٪ في البلدان العربية، أي أن هذه البلدان، على رغم ثروتها النفطية، تقف في أدنى المراتب التنموية الاقتصادية بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فلم تستطع خلال تلك الفترة المحافظة على مستواها (وهو ضعيف أصلاً) بل هبطت إلى ما دونه.

وما هذه الأدلة التي ذكرناها سوى غيض من فيض مما تورده الدراسات الحديثة (الأجنبية والعربية، الرسمية والخاصة) على تعثر التنمية العربية وقصورها عن تحقيق الوعود المعلقة عليها من قبل العرب أنفسهم، ومن قبل غيرهم، بسبب غنى مواردهم النفطية.

٥ ـ تغلب الكم على النوعية في اهتماماتنا

في المجالات التي نخوضها ونسعى إلى النهوض عبرها، تجدنا أكثر اعتباراً للكم العددي منا للمستوى النوعي. ومرد هذا الانحياز إلى أمرين: أولهما أننا نقف اليوم في بداءات شوطنا التقدمي بعد عصور مديدة من الجهل والفشل، ولذلك نهوى ترجمة منجزاتنا والبرهنة عليها بأرقام عددية نحرص على أن ترتفع أو تتسع سنة بعد سنة ومرحلة بعد مرحلة. وثانيهما غلبة النهج التكنولوجي الآلي الذي يطغى طغياناً متزايداً على مختلف قطاعات الحياة في هذا العصر. وقد تجلى هذا الاهتمام العددي في ما كان يرسمه النظام السوفياتي من خطط مستقبلية متتابعة تتمثل بإعداد المصانع الجديدة، التي ستنشأ، والموارد الجديدة التي ستهيأ، والبضائع التي ستنتج، وما إلى ذلك من مظاهر الفاعلية الصناعية التقدمية. وذلك لأن هذا النظام كان يسعى، بالإضافة إلى ترسيخ العقيدة الشيوعية ونشرها، إلى إحداث قفزة أو قفزات سريعة متتابعة في تحويل المجتمعات التي يسودها، والتي كانت متخلفة عن الغرب، إلى مجتمعات متقدمة زاخرة بقدرات هذا العصر

ومنافعه. وهذه العوامل نفسها وسواها، أدت إلى اتخاذ الدول المختلفة والمنظمات الدولية النمو الكمي ـ مقيساً سواء بالإنتاج الاقتصادي المادي وحده أو بالإضافة إليه معايير اجتماعية وثقافية ـ دليلاً على «التنمية البشرية» أو للتقدم الحضاري.

على أن هذا الاهتمام بالكم يجب ألا يحجب عن نظرنا الحرص على الكيف والنوع، اللذين قلما يمكن تمثيلهما بالأرقام واللذين تعلو أهميتهما اليوم بسبب امتداد «العولمة» وانتشارها. فالعولمة ستكون أحد العوامل الفاعلة التي ستفرض على كل مجتمع من المجتمعات أن يتوجه إلى القطاعات التي يملك فيها مزايا التخصص والامتياز: فبلاد تتخصص بالصناعات الثقيلة، وأخرى بالصناعات الخفيفة، وثالثة بالزراعة، وغيرها بالخدمات، بل كل منها في فرع من فروع هذه الاختصاصات.

وعدا هذا، وبوجه عام، إن المستقبل سيتطلب أكثر فأكثر من المجتمعات المختلفة تميزات معينة. ولا نخطئ إذا قلنا ان «التميز» سوف يكون من العلامات الفارقة ومن سمات التقدم في الآونة القادمة، بل إنها كانت كذلك في كثير من عهود الاختيار الإنساني. إن المجتمعات «المتميزة» هي المؤهلة لقيادة قافلة البشرية. فخليق بنا أن نكون من المتميزين ولو في دوائر محدودة. ولن يأتي التميز من جمال طبيعتنا، أو غنى مواردنا، أو موقعنا الجغرافي بل من قدراتنا على الصنع والإنتاج، كمّاً وكيفاً. والكيف يوازي الكم، بل يعلو عليه. وإذا نحن درسنا «المعجزة» اليابانية في هذا القرن، وجدنا في صلبها الحرص على النوعية (Quality) في مختلف نواحي الإنتاج. ليس الامتياز (Excellence) طريق التقدم الحقيقي فحسب، بل هو ـ قبل هذا وفوق هذا ـ مسوّغ وجود الفرد أو المجتمع وحاميه. وتقوم مرتبة هذا الوجود على نوع القيم المنشودة، وعلى مقدار تحقيقها، أي على نوعية الأهداف والوسائل والنتائج.

٦ ـ انتشار الفساد

لا بد من العودة إلى تأكيد هذه الظاهرة المتفشية في جميع مجتمعات اليوم، والبالغة حيزاً بعيداً من الخطورة والخطر في المجتمعات المتخلفة خاصة. فإن هذه المجتمعات تجمع بين الفساد الذاتي الموروث من الأدوار

البدائية أو الانحطاطية السابقة وبين ما تتلقاه من المجتمعات المتقدمة من المؤثرات السلبية للحضارة الحديثة، وأهمها رفع «المال» إلى أعلى مراتب القيم المبتغاة ونفاذ إيثاره والحكم بمعياره في سائر طبقات المجتمع. وليس المال في ذاته شراً ولا تحصيله عيباً، إذا وضع في مرتبته الصحيحة بين القيم التي يجب أن يتحراها الفرد أو المجتمع. أما إذا ابتُغي من أجل ذاته، أو في سبيل التسلط والاستغلال، أو بدون اعتبار للوسيلة المتخذة إليه، فإنه ينحرف بالفرد أو بالمجتمع عن الطريق السوية، ويصبح مصدر فساد وإفساد.

وقد مضى زمن طويل كنا فيه نقابل بين «مادية» الغرب و«روحانية» الشرق. وأخشى أن هذه المقابلة، إن صحت في الماضي، لم تعد تصح اليوم. فالغرب والشرق (أو حسب التعبير السائد اليوم: الشمال والجنوب، أي المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة) مقبلان، كل من جهته، على إيثار الموارد والصنائع المادية وإرضاء الشهوات البدائية. والفرق بين الفريقين يكمن في أن الأول منهما (الغرب) يضم إلى هذا السعي مكتسبات عقلانية وأدبية توفر له القدرة والتميز والسبق في هذه الأيام، في حين أن الفريق الثاني (الشرق) قد تخلى عن ميزاته الخاصة به، واقتبس من الفريق الأول والأقوى من النقّائص والمعايب أكثر مما استمد من المنجزات الإيجابية والتقدمية، فظل متخلفاً عنه، بل أمعن في هذا التخلف.

لقد آن لنا أن نفقه ونقتنع أن لا تحرر من الأخطار الخارجية أو الاختلالات الداخلية بدون ارتفاع في سلّم التحضر، وأن لا تكوّن حقيقياً، وطنياً أو قومياً، لمجتمع متخلف. إن الذين يشكون من تفرق الدول العربية وعجزها عن السير قدماً في طريق العمل العربي المشترك حفاظاً على بقائها وتقدمها، إنما ينتظرون من دول متخلفة في مضمار القدرة والحضارة أن تسلك دروباً هي غير مهيأة لها، وأن تحقق مكاسب تفوق ما نمّت وجمعت من قدراتها. فالجهد الأساسي يجب أن يتوجه إلى تنمية القدرة الذاتية ـ ومضمونها الحضاري ـ التي بواسطتها، وبواسطتها فقط، يستطيع أي مجتمع أن يتغلب على العوائق في طريقه وأن يكون له مكان ـ ومكانة ـ في الحاضر وفي المستقبل.

من صفات حضارة اليوم تسارع الأحداث واتساع الفجوات بين القادرين وغير القادرين وبين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد، وكذلك بين المجتمعات المتطورة وغير المتطورة. ولذا، فإن ما لحظنا من الفروق والأسواء في الأوضاع الحاضرة قد يؤدي، بسبب دينامية هذا العصر المتصاعدة، موضوعياً إلى المزيد من الانقسام والانفلات والضياع، ونفسياً إلى إذكاء التشاؤم حول المصير، وإثارة القلق بشأن المستقبل، ونشر الإحباط والقنوط في صفوفنا، وخصوصاً في صفوف أجيالنا الصاعدة، الذي جعلناه مصدر قلقنا وسبب اهتمامنا في مقدمة هذا الحديث. لقد حاولنا في هذا الفصل الأول أن نظهر أن لهذا القنوط الساري أسبابه الموضوعية في مجتمعاتنا العربية وفي المجتمع الإنساني الشامل، فكيف نجابه هذه الأوضاع؟ وإذا لم يكن بمقدورنا أن نغيّرها، فهل من سبيل لأن نغيّر أنفسنا، نحن ومن يأتي بعدنا من أجيال، للخروج من اليأس إلى الأمل، ومن التقاعس إلى العمل، ومن الانكفاء والانهزام إلى الانفتاح والظفر؟؟

هذا هو التساؤل الأساسي الذي يدور حوله هذا الحديث.

الفصل الثاني

المواقف المتخذة بتأثير هذه الأوضاع

يختلف أفرادنا وجماعاتنا في المواقف التي يتخذونها بتأثير هذه الأوضاع المضطربة والضاغطة. وسنحاول في ما يلي تصنيف هذه المواقف كما نراها. وسيظهر أنها تندرج في جنسين متقابلين ينطوي كل منهما على عدة أنواع. ويشمل الجنس الأول منهما المواقف الضعيفة أو السلبية التي تتهافت إزاء هذه الأوضاع وتسقط فريسة لها وتخيّب أي أمل بالحاضر أو بالمستقبل. أما الجنس الثاني فيضم مواقف الذين مع إقرارهم بالأعباء الجاثمة وبالأخطار الماثلة، يميلون إلى القول بإمكان التغيير والتطوير وبجدوى السعي إليهما. وضمن كل من هذين الجنسين الرئيسيين أنواع مختلفة من المواقف والاتجاهات سنعرّفها بإيجاز.

وعلينا أن نلاحظ أولاً أن هذه الأنواع من المواقف، ومن أوصاف الأفراد والجماعات الذين يمثلونها، ليست محددة قطعاً ومفصولة بعضها عن بعض فصلاً تاماً، بل هي مائعة وقابلة للاختلاط والتداخل بحيث لا تأتي الأشكال التي تتخذها نهائية. ولعل ما نذكر منها في هذا المجال يؤدي إلى اكتشاف ما لم نذكر، أو إلى رؤية مختلفة للأوضاع العربية الراهنة وممثليها.

أولاً: المهزومون

وهم الذين تغلبت الأوضاع المأساوية عليهم فانهزموا إزاءها ولم يحاولوا تغييرها، جاهلين أن النضال من أجل التغيير، أو بالأحرى التطور، هو مبدأ الحياة وسبيل التقدم. وينتمي هؤلاء «المهزومون» إلى الفئات التالية:

١ ـ الغائبون

ويكوّنون الكثرة المطلقة من الجماهير، المثقلة بأعباء تحصيل لُقم العيش ومكافحة المرض والتخلص من ظلم الحكام والحفاظ على البقاء. هكذا كانت الجماهير العربية في أكثر مراحل تاريخها. ومثلها جماهير المجتمعات المتخلفة الأخرى، ما عدا بعض الاستثناءات حتى في المجتمعات الغربية الحديثة. وعند تتبعنا لمجاري التاريخ، قلما نحيط بهذه الجماهير أو نلقاها. ذلك لأن التاريخ الذي يُكتب ويدرس يكاد أن يكون محصوراً في أخبار الحروب والمنازعات وقصص الحكام والطبقات النافذة ـ وبقدر أقل كثيراً ـ في سِير المشهورين من رجال الدين أو العلم أو الأدب. أما العامة من الكادحين المغمورين الذين ييسرون للطبقات البارزة أسباب بروزها ودخولها ميادين التاريخ، فليس لهم مكان يذكر أو اعتبار يسجّل. وإذا التفت أحدنا اليوم إليهم وحاول استقراء آثارهم لم يجد في مصادر التاريخ ما يفيهم حقهم، بل حتى ما ينبئ بهم. وعلى رغم التطورات والانقلابات الحديثة التي اعتمدت هذه الطبقات وقامت على أكتافها، يظل هؤلاء، وهم الكثرة الغالبة، مهمشين ذاتياً، ومقصيين عن اعتبار الناظرين والمحللين.

ولا عجب، كما قلنا، من عجز هؤلاء المتخلفين عن الرؤية الصحيحة والجهد المطلوب. فهم مغلوبون على أمرهم، بل مسحوقون سحقاً بسطوة المتسلطين وبمشقات سد الرمق، فلا يبقى لديهم من الوقت والجهد ما يكفي للإحساس بضرورة التغيير أو لاكتساب القدرة عليه. لقد قهرتهم ظروف الحياة القاسية فاستسلموا لها وانهزموا أمامها وخرجوا فعلاً من نطاقها. وإذا استمروا على هذه الحال، فإن جوابهم عن مدى الأمل وجدوى العمل، يأتي سلبيّاً نافياً.

٢ ـ القَدَريون

وهم الذين يشعرون بأسواء الحاضر ومآسيه، لكنهم يعتقدون أن هذه المآسي هي قَدَرهم، وأن لا سلطة لهم عليها، ولا فائدة من العمل للتخلص منها. إنها الحقيقة التي تتحكم بشؤون الناس، وتمنع أية مقاومة لها أو أية محاولة للخروج من أحكامها. وعندما يستولي هذا الإيمان بالقدر

على أذهان العامة بل يتعداها إلى بعض الخاصة، فإنه يحوّلهم عن مجابهة الأحداث وتكييف المصير، ويبقيهم في صفوف المهزومين.

ومثل هؤلاء من يؤمنون إيماناً أعمى بالمشيئة الإلهية المطلقة، صانعة لكل شيء ومسيّرة لكل مسلك أو نهج، فينكرون بالتالي - كأقرانهم السابق ذكرهم - قدرة الإنسان على تغيير مجرى الأحداث. ولذلك قلما تستولي الحيرة عليهم أو ينفذ القلق إلى أعماقهم. فالأمور - عندهم - هي كما يجب أن تكون، وللحياة وللتاريخ أحكام يتحتم علينا أن نقبلها كما هي، لأننا عاجزون عن إدراك أسرارها وعن فهم الحكمة الإلهية في تكوينها وتوجيهها. ومع أن التطورات الثورية الحديثة والمعاصرة بدأت توقظ جماهير المجتمعات وتحركها وتحثها على التغيير، سواء في الأوضاع المجتمعية القائمة أو في قلوب الناس ونفوسهم، فلا تزال شرائح كبيرة منها راسخة في أوضاعها وأوهامها وتقاليدها، غير معنية بالتطورات الحاصلة في محيطاتها والنافذة إليها، أو غير ناهضة، بوحي من تراثها وبمسّ من دينامية العصر، للمشاركة في معارك إنسان اليوم والإعداد للغد. وهذا ما يجعلها أداة طيّعة في أيدي الساعين إلى تعزيز أطماعهم ومصالحهم أو الذين يعملون، بوحي عقيدة مولدة في الداخل أو مستوردة من الخارج، من أجل التبديل والتطوير.

وإذا كانت هذه المظاهر تنطبق في الأكثر على عامة المجتمعات أو الطبقات المتخلفة، فإنها تمثل أيضاً في بعض نزعات فئات من الخاصة أو النخب، وتندرج وإياها ضمن ردود الفعل السلبية وتُدخل أصحابها في عداد المهزومين. وحين تقوم هذه الفئات في المجتمعات المتخلفة، فإنها تديم الشكوى من سطوة المجتمعات المتقدمة وترى لها، أو لقادتها، «مؤامرة» وراء كل باب، وتدخلاً «استخبارياً»، في كل منعطف، فتلج بذلك دائرة التحتيم وتؤدي لى الشلل. أما حين تقوم في المجتمعات المتقدمة، فإنها توالي الافتخار بمنجزات هذه المجتمعات التي في نظرهم، قد بلغت الغاية التي ما بعدها غاية، فلا معنى للسعي إلى تجاوزها، إذ انها وصلت، ووصلنا بها، إلى «نهاية التاريخ».

٣ ـ الهاربون

وهم الذين تخيفهم الأوضاع التي ذكرنا فيعمدون إلى الهرب منها سعياً وراء الخبز أو الثروة أو الحرية والكرامة. ومع أن هذه الظاهرة تنطبق، بشكل أو بآخر، على مدى التاريخ كله، فإنها تتجلى بصورة واضحة وفاضحة في عصرنا هذا، وذلك لتطور سبل المواصلات والإعلام بين البلاد والمجتمعات تطوراً ثورياً مذهلاً، ولاضطراب أحوال المجتمعات المتخلفة، وتوسع الفجوات في المعرفة والقدرة والسيادة، بينها وبين المجتمعات المتقدمة، ما يحدو أعداداً متكاثرة من أهالي الأولى على الهجرة إلى الثانية. ويحمى وطيس هذه الهجرة عندما تشتد الأوضاع سوءاً كما حدث في حرب لبنان وفي غيرها، فتخسر المجتمعات المتخلفة «بهجرة الأدمغة» هذه فريقاً من أبنائها هي في أشد الحاجة إليه من أجل إنمائها وإصلاح شؤونها، بينما تستفيد منه المجتمعات المتقدمة مع عدم حاجتها الماسة إليه. وإذ يشهد الداعون من أبناء مجتمعاتنا العربية هذه الخسارة المضنية والمتعبة المستمرة، والتي لا بد من أن تؤدي إلى إمعانهم في التخلف، يزداد شعور التشاؤم واليأس شدة في نفوسهم.

وثمة هجرة أخرى لا تقل عن هذه خطراً، وهي الهجرة الداخلية حين تأنف النخب من الأحوال السائدة في المراكز وتخشاها، فتهجر إلى الأطراف الجغرافية حيث تعتقد أنها أقل خطراً من العواصم ومراكز الحكم، أو إلى أطراف الحياة حيت تنعزل عن مجاريها الرئيسية في السياحة والاقتصاد والثقافة والإعلام إلى الاعتصام بالصمت في ما يتصل بها، والانصراف إلى توافه الشؤون المعيشية والشخصية. ومهما يكن خطأ هؤلاء رهيباً، فإنه يظل أقل معابةً وأدنى شراً من استسلام بعض زملائهم إلى أرباب السلطات الداخلية والخارجية، والتخلي عن مبادئهم في سبيل نِعم المعيشة أو غيرها من الإغراءات. إن هجرة هؤلاء وأولئك، بالإضافة إلى الهاربين إلى الخارج، تزيد مصادر الأمل خبوّاً ومباعث الرجاء ضيقاً وضآلة.

٤ ـ الندابون واللوامون والمستهزئون

ويضم هذا الفريق أولئك الذين يكثرون من الندب والنواح لسوء

الأوضاع وظلمة المصير، ويلومون هذا وذاك من الحكام أو من الزعماء أو المتزعمين، أو من الدول والجماعات، ويستهزئون بأي أمل في الإصلاح أو أي جهد يبذل من أجل الإنقاذ. ألسنا نراهم يرتادون المجالس، بل يتصدرونها، بوجوههم المنتفخة وبطونهم المكوّرة وأصواتهم المرتفعة، ينثرون عبارات النقد والانتقاص في جميع الجهات وعلى جميع الناس مغذين بذلك شعور الفشل والإحباط؟ فإذا تعرض الحديث إلى «فلسطين» أو «الحكم القائم» أو «الحرية» و«التقدم» أو أمثالها من المطالب، غالوا في استبعاد تحقيقها وفي لومنا ـ كعرب ـ وعدم أهليتنا لها وحتمية بقائنا حيث نحن أو هبوطنا إلى أدنى ـ كل هذا مع ادعاءاتهم الباطنة والباطلة الجدارةَ بالحكم على الأحداث والناس، ومع تعويضهم عن اللامسؤولية والقعود عن البذل والتضحية بتوجيه سهام النقد والشكوى عشوائياً إلى «المؤامرات» الخارجية وإلى العملاء الداخليين. ما أسهل تغطية الفراغ وتغييب الضمير، ولا سيما إذا كانت العقول والنفوس ـ كما هي عندنا ـ خاضعة لسلطة الأوهام، ومسترخية إزاء كل ما يسوّغ عجزها وتقاعسها ويغذي أطماعها وشهواتها!

٥ ـ المستغلون

إن الأوضاع الرديئة القائمة في المجتمعات العربية تُحدث من الفراغات والفجوات والمناقضات ما يكثّف فرص الاستغلال ويوسعها. فيعمد البعض إلى اقتناص هذه الفرص لبلوغ المراكز السلطوية واكتساب قدرات التحكم بالغير والتأثير في الأوضاع. ويهدف آخرون إلى جمع الأموال وتضخيم الثروات مع استعدادهم لسلوك طرقها مهما تكن التنازلات الخلقية التي تتطلبها. ويحاول غيرهم تحصيل الجاه ورفعة المقام ويسلكون السبل المتجهة إليها مغمضين عيونهم عما يعترضها ويحيط بها من مزالق وأشواك. ومن شأن هذه الصنوف من الاستغلال والمستغلين أن تثير فوضى المفاهيم والقيم وأن تجعل الفساد يستشري في مجتمعاتنا العربية وأمثالها فلا ننفك نصطدم به وبالفوضى الناشئة عنه في مختلف مسالك الحكم ودروب العمل. فيعجز أي منا عن بلوغ مراده إذا لم يكن مستعداً لأداء الثمن المطلوب رشوة أو خدمة أو رعاية أو غير ذلك. وهذا الثمن يتصاعد في أوقات الشدائد والأزمات بحيث لا يستطيع تأديته إلا قلة من النافذين. وهكذا تتسع

الفجوات بين القلة المحظوظة والكثرة المحرومة. وكل كسب في هذه المجالات ييسر كسباً آخر، وكل عجز عن دفع الثمن المفروض يجلب مزيداً من العجز والحرمان. إن الفروق الأساسية في مختلف المجتمعات، ومنها مجتمعاتنا العربية، مرتبطة أشد ارتباط بالقدرة على الاستغلال: استغلال الحاكم للرعية، والغني للفقير، والقادر للعاجز، وما إلى ذلك. وعندما يكون الاستغلال واقتناص الفرص لترسيخه والإفادة منه الغايةَ المنشودة مهما تكن الوسائل إليها، و«الوصول» مهما يكن سبيله، فلا مردّ حينذاك لسريان الفساد في المجتمع ولا حدّ لانتشاره.

ونلخص القول في هذا الجزء من حديثنا بأن الأوضاع والأحوال السيئة التي نعانيها تُحدث في مختلف مجتمعاتنا آثاراً سلبية فتزيدها سوءاً وإساءة وفساداً وإفساداً، وتشترك الفئات المذكورة آنفاً في أنها تنهزم أمام هذه الشرور الشائعة والأخطار الماثلة، وتعمد إلى الهرب منها أو إلى معالجتها بالكلام والخداع، أو بالاستسلام لشرورها وبث هذه الشرور في ثنايا المجتمع، وبغير ذلك من النُهُج الضالة والمضللة.

وأضيف بغاية الإيجاز إلى هذا القول أمرين متعلقين به: أولهما أن هذه التوجهات ليست منفصلة بعضاً عن بعض، بل هي تتداخل وتتفاعل في الفرد الواحد. فالمستغلّ قد يكون أيضاً لوّاماً، بل هو كذلك في أكثر الأحوال. والمهاجر إلى الخارج أو إلى الداخل قد يؤمن بالقَدَرية في الوقت ذاته، وهكذا. وثانياً أن هذا التداخل والتفاعل ينشّط هذه النزعات السلبية ويقويها ويوسع انتشارها، وبالتالي، يضعف أمل جماهيرنا ويبث الخيبة والإحباط في نفوس أفرادها.

ثانياً: الملتزمون

بمقابل هذه الفئات المهزومة، ثمة فئات أخرى نشأت عن الشعور بضرورة الصمود في وجه هذه الأخطار واصطفت لنفسها عقيدة من العقائد وحاولت تطبيقها في المحيط الوطني أو القومي ومن أجل تحرير الوطن وإصلاح الفساد. على أن معظم هذه الفئات قد تفرقت وتبعثرت بسبب الضغوط الخارجية والتحولات الداخلية، فلم يبقَ من وجوه الالتزام ما

يتغلب فعلاً على اليأس والإحباط ويتطلع إلى المستقبل ـ القريب منه خاصة ـ بأمل واطمئنان. وهؤلاء «الملتزمون» يندرجون في فرق أساسية ثلاث. هي:

١ ـ القوميون

وهم الذين يؤمنون بأولوية الكيان (الأرض والمجتمع والهوية) الذي ينتمون إليه وباعتباره أساساً لبناء قومية متميزة متجهة إلى تحريره وإلى إصلاح شؤونه وتنمية موارده وإنسانه. منهم فريق تنصب عقيدتهم على قطر واحد يجعلونه قبلة نظرهم ومصدر انتمائهم ومبعث تاريخهم وأصالتهم، كالقائلين بالفينيقية في لبنان، أو بالفرعونية في مصر، أو بالقومية السورية في البلاد الشامية. ومنهم آخرون يؤمنون بوحدة البلاد العربية (أرضاً ومجتمعاً وهوية ومصيراً)، وبضرورة النضال لإزالة العوائق الخارجية والداخلية القائمة في سبيل توحيدها وتكوين أهلها «أمة» واحدة متحررة ناهضة.

وقد كان هذا الاتجاه الوطني أو القومي هو السائد في الحركات التي أدت إلى استقلال الأقطار العربية وقيام الدول أو الأنظمة العربية الراهنة. ولكن هذا الاتجاه لم يعد، حتى عند المحافظين عليه والموالين له، مبعث أمل وطيد بالمستقبل وثقة جازمة بقدرة «الأمم»، «الأمة» العربية على الفوز بالتحرير والاستقرار والازدهار والإبداع، كما كانت تعتقد الأجيال السابقة في النصف الأول من هذا القرن. وذلك لأسباب عديدة منها:

أ ـ استمرار الاستعمار الغربي بأشكال أخرى وانبثاق غاياته وأطماعه في الأنظمة الوطنية والنظام القومي، واشتداد الحركة الصهيونية في مواطنها الأوروبية والأميركية، وفي وليدتها إسرائيل.

ب ـ طراوة عود الاستقلالات العربية التي لم تترك لها معارك تحصيل السيادة مجالاً كافياً للتضامن في ما بينها وللاهتمام بالبناء الداخلي، بل لم تكن تدرك معاني هذا البناء وأهميته إدراكاً واعياً.

ج ـ بقاء النزعات البدائية الموروثة من الماضي، وخصوصاً من عصور الانحطاط والتدهور، وسيادة الشهوات الفردية والفئوية والروابط الأسرية والقبلية والإقطاعية والطائفية على الروابط والقيم الوطنية والقومية الموحدة،

المتجدِّدة، والمجدِّدة، التي يتطلبها هذا العصر.

د ـ جنوح بعض الحركات الوطنية والقومية إلى انتهاج «الانقلابية» و«الثورية» واعتماد سطوة العسكريين من أجل القفز السريع من معوقات الماضي إلى مطالب الحاضر والمستقبل. لقد اكتسبت هذه الانقلابية العسكراتية سحراً طغى على القلوب والنفوس، ثم ما لبث أن تبدد وتحول إلى أضداده عندما فشلت الأنظمة المنبثقة عنه ولم تحقق الآمال المعقودة عليها، بل أتت بمساوئ جديدة عمقت الشعور بالإحباط ووسعته.

هـ ـ نتيجة لهذه التطورات ولواحقها، انكشفت عيوب الأنظمة على اختلاف أشكالها (الرجعية والقومية والثورية والاستبدادية التقليدية والمستحدثة)، سواء في حماية الاستقلال أو الحفاظ على فلسطين، أو التنمية الوطنية، أو التعاون العربي، وكان هذا الفشل من أهم الأسباب، إن لم نقل السبب الأهم، في انحسار الأمل وزعزعة الثقة بالنفس، وفي ارتباك الأجيال الطالعة بوجه خاص.

٢ ـ الشيوعيون واليساريون

ومثل الوطنيين والقوميين في التشتت والضياع، بل أوغل منهم فيهما، الشيوعيون وسواهم من «اليساريين».

أما الشيوعيون فقد تحالفت قوى خارجية وداخلية على محاربتهم وقمعهم، فالنظم «الديمقراطية» الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، التي أخذت تخوض منذ أواخر الحرب العالمية الثانية حرباً عالمية ضارية مع الاتحاد السوفياتي المجسّد للشيوعية وحاميها ورافع لوائها، عملت، بصورة مباشرة وعن طريق حلفائها من الحكام العرب، على مكافحة الشيوعية ومطاردتها. وتجاوب هؤلاء الحكام، وانخرطوا في هذه المكافحة، لكونهم يدينون للأنظمة الغربية بنشوئهم وبقاء سلطتهم واستبدادها، بالإضافة إلى نزعتهم الأصيلة المحافظة، أو بالأحرى الرجعية، الراسخة في نفوسهم. أما رواد الاستقلال وقادة الإصلاح فكانوا يصدرون عن أحاسيس أو عقائد وطنية وقومية. ولم تكن هذه الأحاسيس والعقائد

مماشية للتوجهات الشيوعية، التي كانت تعتبر عدوة للقومية ومنحرفة بها عن سبيلها السوي. ولقد أخطأ الشيوعيون أنفسهم في ارتباطهم الرسمي بالنظام السوفياتي، وباحجامهم عن التوجه القومي أو تباطؤهم في اقتباسه، بالإضافة إلى تفرقهم وانقسامهم إلى أحزاب أو فئات متعددة تتنافس وتتضارب في ما بينها. وجاءت الضربة القاضية أو شبه القاضية عندما انهار النظام السوفياتي ذاته في العقد الماضي، فظهرت للملأ مواطن ضعفه وإخفاقه. أما من حيث المستقبل، فإن مصير الشيوعية في البلاد العربية وغيرها من البلدان المتخلفة رهين بمصير العقيدة الشيوعية والنظام الشيوعي، أي بمقدار ما تستطيع هذه العقيدة، ويقبل هذا النظام، التوفيق بين النهضة التنموية للوطن ككل والمصالح الحقيقية للطبقات الدنيا، وبين حرية الفكر والمعتقد والاجتماع التي أصبحت لإنسان اليوم، بله لإنسان الغد، حاجة أساسية كالغذاء واللباس، بل أهم منهما وأشد على النفس تطلباً وإلحاحاً.

وتقلص أيضاً نفوذ غيرهم من «اليساريين». فلقد حورب هؤلاء أيضاً من قبل الأنظمة التي قامت في الساحة العربية، محافظة رجعية كانت أو راديكالية استبدادية. فهاجر بعضهم إلى بلدان قريبة أو بعيدة، وتسرب آخرون إلى الحركات الوطنية أو القومية أو الدينية، أو نزلوا إلى أعماق مجتمعاتهم يبثون فيها سرّاً آراءهم ومعتقداتهم، وانهزم غيرهم، كما حدث لكثير من القوميين، أمام ضخامة التحديات التي تجابهها المجتمعات العربية، فذابوا في هذه المجتمعات وتخلوا عن مواقعهم السابقة إرضاء لرغباتهم وشهواتهم فخفتت فاعليتهم وضعف أثرهم.

غير أن فريقاً منهم نادى بـ «الاشتراكية» وحالف النزعات والمنظمات القومية أو انضم إليها واحتل مراكز سلطوية في بعض الدول العربية في الموجة القومية الاشتراكية التي اجتاحت الساحة العربية بقيادة جمال عبدالناصر في مصر وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية والعراق. ولكن الاشتراكية ما لبثت أن شاركت القومية في تراجعها واندحارها وذلك لأسباب مماثلة، كمكافحتها من قبل القوى «الديمقراطية»، السائدة عالمياً وحلفائها من الدول العربية؛ واصطدامها بتيارات شعبية واسعة لم تكن

مستعدة لقبولها؛ وعجز الدول والمجتمعات العربية عن توفية المطالب المتناقضة، للتحرر السياسي والتسلح وللتنمية الاقتصادية ولرفاه الطبقات المحرومة وغيرها من الموجبات في وقت كانت فيه هذه المجتمعات لا تزال في بدايات نهضتها وتطورها؛ وأهم من هذا كله، بسبب مسؤولية الحركات القومية الاشتراكية العربية في قيام أنظمة تسلطية قامعة في البلدان التي سادت فيها والتي كانت أكثر من غيرها تهيؤاً لأهداف التحرر والتنمية.

وإذ نأسف لتقهقر القومية، نأسف كذلك لتراجع الاشتراكية وغيرها من التوجهات اليسارية المماشية للقومية، لما لهذه، عندما تسلك مسارها الصحيح، من أثر في إغناء المضمون القومي، وفي العناية بالكثرة المحرومة، وفي الاتصال بالحركات التقدمية العالمية الرافضة للقمع بمختلف أشكاله، سواء جاء من مصادر خارجية أو من سلطات داخلية.

وكذلك نأسف للشلل الذي أصاب حركة عدم الانحياز التي شارك في قيادتها زمن نشوئها وازدهارها الرئيس عبد الناصر والتي كانت تلبي حاجات الدول العربية وغيرها من الدول المتخلفة ورغباتها في عدم الارتباط تبعياً بأحد القطبين العالميين، «الغرب» بزعامة الولايات المتحدة و«الشرق» بزعامة الاتحاد السوفياتي. فلقد كانت سلطوية وجاذبية كل من هذين القطبين أقوى من الروابط بين الدول المتخلفة وأشد من النزعات القومية الاستقلالية السارية فيها. ولهذا تمزقت تلك الروابط وتشتت مع انحسار الأهداف والمسارات القومية في داخل مجتمعاتها.

٣ ـ الأصوليون

إذا كان القوميون والشيوعيون وسواهم من اليساريين في حالة ارتداد وتقهقر في البلاد العربية، فإن الحركات الأصولية آخذة في النمو والامتداد وفي استهواء عدد متزايد من أهل البلاد رجالاً ونساء ومنهم فريق كبير من الشبان. ولعل أهم سبب في ذلك هو طول المعاناة التي خبرتها المجتمعات العربية من هجمات الخارج وعلل الداخل وعجز الحركات القومية واليسارية إزاءها، فجعلت هذه المجتمعات تنشد مرجعية أخرى تطمئن إليها وترجو الخلاص على يديها. وليس مثل المرجعية الدينية ملجأ للعقول المضطربة

والنفوس الزائغة يمدها بعقائد مطلقة ثابتة ويحررها من عُقد البلبلة واليأس.

ولم يقتصر انتشار هذه العقيدة على الأوساط المحرومة التي لم يتيسر لها أن تتطور عقلانياً، والتي تميل بطبعها إلى العقائد الأخروية الشاملة لشؤون الحياة وما بعدها وللتاريخ على طول مداه والمنطوية على المقاصد والحلول العلوية، بل سرى أيضاً إلى بعض النخب المتعلمة المتطورة التي ضاعت بضياع العقائد البشرية التي كانت تؤمن بها. فكثيراً ما نسمع من بعض أفراد هذه النخب أنهم جربوا الناصرية أو غير الناصرية من العقائد القومية، وهذا أو ذاك من الاتجاهات الشيوعية أو الاشتراكية، فلم تسعفهم القومية أو الاشتراكية أو الشيوعية، ولم يبقَ لهم سوى اللجوء إلى الدين (وهو الإسلام لكثرة الجموع العربية)، ففيه الحل الناجح لأية قضية أو مشكلة، وهو الملاذ الآمن ومصدر اليقين الذي لا يعتريه خلل أو بطلان. وليست هذه النزعة مقصورة على المجتمعات العربية، فهي ظاهرة في غيرها من المجتمعات الإسلامية، كما نراها أيضاً في بعض جوانب المجتمعات المسيحية أو الدينية الأخرى (Fundamentalism)، المتقدمة منها والمتخلفة.

إن كل دين من الأديان يتكون من عنصرين أساسيين: العقيدة وما يتصل بها من قيم خلقية، والتنظيم الدنيوي. أمّا العقيدة والقيم فتتوجه أصلاً إلى النفس لصرفها عن غواياتها ورذائلها واصلاحها بتنشئتها على الفضائل. فهي من هذا القبيل تتماثل، إن لم نقل أنها هي ذاتها، في جميع الأديان، وتصح، ولو بأشكال مختلفة، في جميع المجتمعات وعلى مدى العصور. وأما العنصر الآخر، التنظيم الدنيوي، فهو مرتبط بالموقع التاريخي للمجتمع، وبالتالي يختلف من عصر إلى عصر، ويرتقي بقدر ما يكتسب المجتمع خلال تطوره من فضائل العقلانية والكرامة الإنسانية.

إذن هناك في الإسلام الذي ترجع إليه الحركات الأصولية في المجتمعات العربية، كما في أي دين آخر، جوهر مكوّن من فضائل وقيم باقية على الزمن وإن تغيرت صورها أو اختلفت مفاهيم الناس لها. فجوهر الصدق هو اليوم نفس ما كان ماضياً وما سيكون مستقبلاً، على اختلاف المجتمعات الإنسانية والمراحل التطورية. وكذلك النقاء والإخلاص والتضحية والاخوة الإنسانية وغيرها من الفضائل. أما أنظمة الحياة التي تتغير وتتطور

فمرجعها هو العقل والاختبار البشري الذي يميز بين صحيحها وفاسدها، والذي يرتقي فترتقي معه ويفسد وينحط فترافقه في الفساد والانحطاط. ولذا، ترقى الأصولية الدينية ويتميز فعلها بقدر ما تفتح صدرها للإدراك العقلي وتتطور بتطوره. وأخشى أن ما نشهد في بلادنا من أصوليات دينية لم يرتفع إلى مستوى العقلانية المطلوبة في هذا العصر بل ظلّ محتفظاً بغطائه التنظيمي الدنيوي الذي تجاوزه الزمن بمدى طويل.

هذه هي أهم النزعات التي تحرك الذين يشعرون بأسوأ الأوضاع في المجتمعات العربية ويحاولون إزالتها أو تخفيف شرورها. وقد لاحظنا أن الأيديولوجيات السائدة لم تفلح في هذه الإزالة أو التخفيف، ولم يعد لها أثر إيجابي يذكر. وعلينا أن نلاحظ أيضاً أن العلة ليست في العقائد ذاتها (مع أنها تختلف صحة وأصالة ومطابقة لمطالب العصر)، بقدر ما هي في عقول الذين اعتنقوها وتعصبوا لها ونفوسهم. إن العيب هو فينا، أكثر مما هو في العقائد التي نختلف حولها ونتحارب في صددها. لقد فشل الوطنيون والقوميون العرب ولم تفشل العقائد الوطنية أو القومية بحد ذاتها، واندحرت الشيوعية وغيرها من الحركات اليسارية لأخطاء وعيوب أصحابها أكثر منها لأخطائها وعيوبها. وسوف تتراجع الأصولية لقصور أصحابها عن التمييز بين المطلق والزمني وبين الجوهر والعرض. واضطربت الديمقراطية والاستبدادية لأننا اغتررنا بمظاهر الوحدة والقدرة ولم ندفع أثمانهما الغالية، وهكذا. وما دمنا على ما نحن عليه جهلاً وفساداً، فـ «سنشرشح» أية عقيدة نعتنقها، وستتساوى في الإخفاق القومية والشيوعية والأصولية وغيرها من العقائد التي ستبرز بيننا. شنيعة هي صورة الأوضاع العربية، سواء نظرنا إليها من الخارج أو من الداخل. ورهيبة مرعبة هي بما تحتوي عليه ساحاتها من فراغات وقصورات وانحرافات ومفاسد. وليس مردّ الشناعة والرهب إلى هذه النقائص الموضوعية بقدر ما هو إلى الأفراد والجماعات التي تحملها وتنادي بها.

أفلا يحق إذن للمراقب الخارجي أو المشارك الداخلي أن يقع فريسة الخيبة والإحباط وأن يستولي عليه القلق ـ القلق المنتشر والمتصاعد من آفات الحاضر وأخطار المستقبل؟

الفصل الثالث

القلق المميت والقلق المحيي

أولاً: أنواع القلق وأصناف القلِقين

لقد استعرضنا في الفصلين السابقين الأوضاع الخطيرة القائمة في وجوه - وفي قلوب - أبناء البلاد العربية، وردود الفعل المختلفة التي تثيرها في نفوسهم.

وعسى أن يكون القارئ قد وافقنا على ضخامة الأخطار المحيقة بنا، أو المنطلقة في داخلنا، وعلى أن ردود الفعل لدى كثرتنا هزيلة بالنسبة إلى هذه الأخطار وغير مجدية في معالجتها، وأنها لدى أغلب الفاعلين والنافذين منا فاسدة وضارة، إذ يستغلونها من أجل إنماء نفوذهم وإرضاء شهواتهم وتسلق سلالم الاعتبارات والقيم السائدة في مجتمعاتنا.

إن قصور ردود الفعل هذه وسواها يثير في هذه المجتمعات صنوف القلق والتشاؤم والقنوط. على أنه، بمقابل **القلق السلبي** الذي تعبر عنه هذه الردود، ثمة **قلق إيجابي** يساعد المجتمعات على استمرار البقاء وعلى التقدم في سبل التحرر والتحضر. فنوع «القلق» السائد في مجتمع ما، ومدى حدته وانتشاره لدى النخب كما لدى الجماهير، هما، في نظرنا، مؤشر صادق إلى عافية ذلك المجتمع ورقيه، أو ضعفه وانحطاطه. ولما كان للقلق هذه الأهمية الكبيرة، فإنا نسمح لنفسنا بأن نعود إلى الصنوف التي أوردناها في الفصل السابق، فنمتحنها ونرتبها مجدداً حسب هذا المعيار الهام، أي نوع القلق الذي تمثله.

١ ـ القلق الغائب

ذكرنا فيما سبق أن القلق غائب عند فريقين كبيرين من الناس: الفريق الأول يتألف من غالبية جموع الناس الذين ينصرفون إلى تحصيل لقمة العيش، ويكدحون من أجل الحفاظ على بقائهم وبقاء ذويهم. فليس لهؤلاء هامش من رغبة أو راحة ليشعروا بأية حاجة أخرى، أو أن يقلقوا بشأنها. وهم يؤلفون كثرة المجتمعات البدائية، و«الجماهير» في المجتمعات التي اجتازت حالة البدائية إلى مواقع مختلفة من التحرر والتحضر. أما الفريق الثاني فهو مكوّن من الذين يؤمنون بأن حالة الانهزام والتخلف الساطية عليهم هي حالة حتمية منشأها إما إرادة الله تعالى أو طبائع «العمران» البشري، وأن لا ضرورة ولا فائدة للقلق بسببها لأن وجودها أو تغيرها تابع لإرادة إلهية فوق إرادتنا أو لطبيعة من طبائع العمران أو التاريخ البشري مستقلة عنا ومسيطرة على شؤوننا.

وعلى رغم ترسخ هاتين الحالتين، البدائية والتحتيمية، في مختلف المجتمعات البشرية وتراكمهما خلال الأجيال، فإن «تفجرات» العصر الحاضر، الناتج أكثرها من تفجر المعرفة والاتصالات، قد بدأت تزعزعهما، وأخذت دينامية الحضارة الحاضرة تنفذ اليوم باستمرار وبحدة متصاعدة إلى جميع المجتمعات والجماعات في العالم، فتثير فيها النقمة على أحوالها وتحثها على طلب التغيير للحصول على قدر أكبر من الحرية والمساواة والعدالة والرفاه.

٢ ـ القلق السلبي

وأصحابه أيضاً فريقان. بعضهم يشعرون بسوء الأوضاع وخطرها، ولكنهم يحسون بالعجز عن إصلاحها أو حتى عن تحملها، فيرتمون في أحضان التشاؤم والإحباط واليأس. إن هذا القلق القانط السلبي هو مرض مرهق لأصحابه ومؤذٍ للمجتمع كله. ويزداد هذا الإيذاء شدة عندما يمتد المرض إلى الأجيال الطالعة الذين يكوّنون ذخيرة المجتمعات وعدتها لمستقبلها. وكثيراً ما يؤدي هذا القنوط المَرَضي السلبي الى السقوط في مهاوي الاستغلال الذي سنتكلم عنه. أما هنا فنضيف أن جميع الفئات التي

أشرنا إليها ليست مقفلة على ذاتها ومنفصلة كلياً بعضاً عن بعض، وأن حدودها رخوة لينة بحيث يمكن للأفراد والجماعات اجتيازها والانتقال من فئة إلى أخرى.

أما الفريق الثاني فهو في الواقع المستغلون الذين تتجلى فيهم السلبية بأشد مظاهرها وأفظعها، إذ تنتقل عندهم من الجمود إلى الحركة وتفعل في أصحابها وفي الجارين مجراهم إثارة للغرائز والحوافز ودفعاً نحو تغليب الشهوات والأطماع الشخصية في عالم يوفر لها الظروف والإمكانات. إن «القلق» هنا ينبعث من الخوف من تغير هذه الإمكانات والظروف أو زوالها مما يدفع أصحابها إلى الإسراع في استغلالها قبل أن تزول دون اعتبار لشرور هذا الاستغلال وانعكاساتها في المجتمع.

وعندما يتولى هؤلاء المستغلون مراكز الحكم أو النفوذ، لا يبالون بعلل المجتمع الخبيثة إلا بقدر ما يفيد التحدث عنها في إبراز ادعاءاتهم في التصدي لها، أي بقدر ما يستخدمونها وسيلة رخيصة في سبيل مآربهم بينما، هم في الواقع يتقصدون تعزيز مواقعهم وثرواتهم ومقاماتهم وقدراتهم التأثيرية وغيرها من امتيازاتهم، ويقبلون على هذه الغايات ويتنافسون في سبيل هذه المقاصد برعونة وتهافت قل مثيلاهما. وإن هم تظاهروا بالاهتمام بمشكلات مجتمعاتهم، فإن الشعور الحقيقي الذي يسري في ضلوعهم هو اللامبالاة أو «ما بعدي الطوفان» كما عبر عن ذلك أحد ملوك فرنسا العتاة قبل ثورتها الكبرى. ويختفي عند الكثيرين من هؤلاء الاحتشام والانضباط، فيعمدون إلى التظاهر بقدراتهم أو ثرواتهم (المكتسبة على حساب أبناء شعبهم)، فيغالون في تجميع الأموال واقتناء الأشياء والتنافس على الإسراف في حياتهم الخاصة وعلى إقامة حفلات البذخ والتباهي في المناسبات الاجتماعية أو غير ذلك من المباذل الفاضحة والمعيبة، في حين تتكوى كثرة مواطنيهم بنيران الفقر والجوع والمرض وغيرها من العلل المتجذرة والمتصاعدة.

٣ ـ القلق الإيجابي

وهو الذي يعتري الذين يشعرون، ممن سبق ذكرهم، بثقل الأوضاع الراهنة، ولكنهم لا يرضخون ـ أو لا يرضخون كلياً ـ لها، ويؤمنون

بإمكان تبديلها ويتخذونها تحديات لهم، ويقدمون على مجابهتها بثقة ونشاط.

إن هذا القلق مغروس في العقول والنفوس، بل هو الدافع الأولي لكل إنجاز إنساني. فالوالدان يقلقان على أولادهما فيسهران على حسن إدراكهم وسلوكهم، ويغدقان عليهم محبتهما وعنايتهما، ويجهدان ويضحيان من أجل صحة نشوئهم وسلامة مستقبلهم. والمعلم الصالح المهتم بتكوين تلامذته وتربيتهم يقلق لما يشهد من أخطائهم ونقائصهم، فيقبل على تنمية قدراتهم للتخلص منها ولاكتساب فضائل الحياة الكريمة ومزاياها. والعالم، الذي يقلقه ما يجد أمامه من غموض المجهول وثُغر المعرفة، لا يطيب له عيش ولا يظفر باستقرار أو رضى إلا عندما يكتشف ما يوضح المجهول أو يملأ الثُغر، ويظل هذا التساؤل القلق والمقلق يدفعه إلى مواصلة عمله ومضاعفة جهوده في البحث عن الحقيقة. والقائد، سواء في الدفاع عن الوطن أو في العمل على إصلاح شؤون شعبه، إنما يرتقي إلى مراتب القيادة الصحيحة بقدر ما يضطرب ليل نهار بآلام من حوله ومآسيهم، وبمدى ما يندفع، بفعل هذا الاضطراب، في مسالك الحماية والرعاية.

فلا ضرر إذن في أن يحس أبناء المجتمعات العربية بنقائص مجتمعاتهم وتخلف شعوبهم، بل إن هذا القلق مطلوب منهم ومتوجب عليهم، شرط ألا يؤدي بهم إلى القنوط واليأس وخمود الفاعلية، بل، على العكس، أن يدفعهم إلى العمل الجاهد من أجل مقاومة التيار التخلفي الجارف وتفعيل التيار التقدمي وإطلاقه. إن هذا القلق يبعث في الذات الإنسانية فاعلية تجدد وتجديد. وبهذه الفاعلية تثبت الشعوب وجودها حقاً وواقعاً، ويكون لها حضورها الحقيقي والمؤثر على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

من حق أبناء البلاد العربية أن يقلقوا، بل من واجبهم أن يقلقوا، من أوضاع مجتمعاتهم وما يبدو من عجزها عن: (١) إقامة أنظمة حكم عقلانية ديمقراطية؛ و(٢) مقاومة القوى الخارجية الطامعة فيهم، وخاصة الحركة الصهيونية التي تكشف عن أطماعها الاعتدائية دون خجل أو حياء وتعكف على تنفيذها في وضح النهار، وتجند الدول والأنظمة القوية لمساندتها في ذلك؛ (٣) سلوك الأنظمة العربية سبل التنسيق والتضامن فيما بينها لتحصين

أنفسها في وجه الأخطار الخارجية ولتأهيلها للارتقاء الذاتي؛ (٤) توظيف هذا الارتقاء الذاتي المحصّل من أجل مجاراة حياة العصر، بل من أجل تقويم هذه الحياة وإصلاحها.

هذه بعض الخواطر عن القلق الإيجابي الذي يميز العقول والنفوس التي ترفض أحوالها السيئة، وتتمرد عليها من أجل من هو أجمل وأفضل، أو لنقل، في مثل حالنا، إلى ما هو أقل قبحاً وشراً.

ثانياً: من القلق السلبي إلى القلق الإيجابي

تظهر مما سبق مساوئ غياب القلق أو اتجاهه السلبي. ويل لأمة لا تقلق، إذ انها تبقى في أوضاعها التوحشية. وويل أيضاً لها إذا سرى القلق في ثناياها فأوقعها في سلبية القنوط واليأس، أو في السلبية الأزرى والأشنع، سلبية استغلال الفرص للإيقاع بالغير والإفادة من شقائه.

١ ـ ومما يساعد على تحويل القلق من الضياع والسلبية إلى الإثارة والتجديد أن ندرك ضخامة المطالب التي تحث قوى العصر جميع المجتمعات ـ والمتخلفة منها خاصة ـ إلى إيفائها حقها. إن هذه المطالب تتزايد وتتراكم وتنطلق تنوعاً وتفرعاً، ولا سيما في هذه الأيام التي تسارعت فيها الأحداث والتحولات. فعلى المجتمعات المتخلفة أن تحدد لنفسها المراحل التطورية التي فاتتها في الماضي والمراحل الأخرى الناتجة عن حاجات الحاضر ورؤى المستقبل. عليها أن تسعى إلى الاستقلال الحقيقي وأن تزيل عنها أصناف التحكم والاستغلال من الخارج ومن الداخل، وأن تحرر نفسها من أعباء الماضي وقيوده، وأن تحصّل لنفسها قدرات التنمية والتصنيع، وأن تضمن لطبقاتها الدنيا كفاية العيش ولوازم الصحة والتعلم، وأن تتهيأ للإسهام في نمو الثقافة والتميز في الحضارة. وكل مطلب من هذه المطالب باهظ التكاليف يقتضي من أرباب المجتمع جهداً مستمراً لتوفير الأشخاص والأموال والوسائل الضرورية له. ومجابهتها كلها معاً تتجاوز قدرات المجتمعات المتقدمة، فكيف بالمتخلفة؟ ها ان الولايات المتحدة، أغنى الدول المتقدمة وأقواها، تشكو شكوى مرّة، وتتحمل هزات اجتماعية وسياسية خطيرة، من جراء تضخم العجز في موازناتها السنوية وارتفاع هذا العجز

المتراكم (المغطى بالاستدانة الداخلية) إلى مستوى رهيب (أكثر من ثلاثة تريليونات من الدولارات). ويحاول حكامها ومشرّعوها محاولات يائسة لتقليص العجز السنوي وبالتالي العجز المتراكم، أو على الأقل إيقافهما عند حدودهما الحاضرة. لكن هذه المحاولات قلّما تصيب نجاحاً ملحوظاً، ويبدو أنها ستظل مصدر اضطراب واصطراع ما دامت المطالب المتزايدة تجيش في صدور أفراد الشعب وتغلي في نفوسهم.

ومما يستدعي القلق الشديد في هذا المجال ارتفاع فاتورة التجهز العسكري، بشرياً ومادياً، الذي يشغل بال الأمم ويمتص جزءاً كبيراً من مداخيلها المكتسبة بعرق أبنائها، بل بدمائهم وتضحياتهم الغالية. ويصدق هذا عن مجتمعاتنا العربية التي يتنافس حكامها على اقتناء الأسلحة المتطورة والغالية الثمن بحيث أصبحت منطقتنا من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على التسلح وإهداراً لمواردها المتناقصة في سبيله. ويلاحَظ أن الدول المتقدمة - وقد أصبحت الأسلحة المتطورة تحتل جانباً مهماً من صناعاتها وصادراتها - تعكف على إغراء الدول المتخلفة الواقعة في دوائر نفوذها بشراء هذه الأسلحة الباهظة الثمن من أجل تعزيز صناعاتها وتعديل موازين مدفوعاتها. هذا مع العلم أن الدول المتقدمة تحرص على أن تبقى الدول المتخلفة على ضعفها وتبعيتها، فلا تسمح لها باستخدام الأجهزة الحربية المتطورة إلا ضمن شروط قاسية توافق مصالحها وتبقي تلك الدول خاضعة لها ولمراقبة خبرائها وأعوانها. وهكذا تذهب أموالنا هدراً بينما نحن في أمس الحاجة إليها لتأمين الحاجات الأساسية لشعوبنا واقتحام سبل التقدم الحضاري الذي لا أمل لنا بدونه. (نشرت جريدة **الحياة**[(1)] من رسالة من دبي أن ٤٣ بالمائة من مبيعات بريطانيا العسكرية في الخارج اتجهت إلى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبلغت ٣,٥ بليون دولار، فجاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة وقبل فرنسا)[(2)].

---

(١) **الحياة**، ١٨/١١/١٩٩٧، ص ١١.

(٢) انظر مقالة السير سيريل تاونسند في هذا الموضوع، في: **الحياة**، ٢٠/١١/١٩٩٧، ص ١٧.

ومنعاً للإهدار المرهق في هذا الجانب وغيره، يتوجب على سلطاتنا أن تصنف مختلف حاجاتنا المتكاثرة والمتسعة حسب أولويات معينة يقوم اختيارها وترتيبها على البحث الرصين والتخطيط الرشيد. فمعرفة مطالبنا التحررية على حقيقتها، وحسن تقدير حجمها وأهميتها، وترتيبها حسب أولويات معقولة ـ هذه التهيؤات ومتوجباتها حرية بأن ترفع قلقنا واضطرابنا من الحيّز العشوائي والفالت إلى حيز الإدراك الواعي والمركَّز، وبالتالي من سلبية الضياع والانفلاش إلى إيجابية الوجود والانضباط.

٢ ـ ومن شأن ضخامة مطالب تحررنا وتقدمنا، إذا وُعيت على حقيقتها، أن تزيل من أذهاننا أن توفيتها ممكنة بأساليب سحرية كرفع شعارات أو ظهور مستبد عادل أو حدوث انقلاب سياسي سريع. إن الواقع يتطلب أكثر من هذا. إنه يتطلب تغيراً أساسياً وجذرياً في مجتمعاتنا ينقلها من حالة الوهن والتأخر التي ترسف فيها إلى حالة الصحة والقدرة. إنه يقتضي تغيراً نوعياً في الفكر والسلوك يقدّم عند أفرادنا وجماعاتنا الجهاد الشاق على الانقياد السهل إلى متاهات الجهل، ويغلّب خير المجموع على نوازع الذات، ويؤثر الحقيقة على الباطل وغنى النفس على نعم العيش ومتعه. إن هذا الإدراك لجزالة مقتضيات وجودنا الفاعل وارتقائنا السليم خليق أيضاً بتحويلنا من سلبية القنوط والشلل إلى إيجابية القلق الواعي والملتزم في آن.

٣ ـ ومما يساعد أيضاً على حماية القلق عندنا من أن ينزلق إلى مهاوي القنوط وعلى تحويله إلى قلق حافز ومنجز، أن نسعى لاكتشاف ما إذا كان يقابل هذا الفشل السلبي المتفشي تقدم في بعض النواحي. إننا إذا فعلنا ذلك فيما يخصنا، وجدنا أن مساراتنا لم تكن دوماً محكومة بالفشل التام أو بالتراجع إلى الوراء، بل أنها، إذا اتخذت بمجموعها، تحتوي من الإيجابيات ما يحسن تقديره على حقيقته وإدخاله في الصورة العامة، التي لا ينكر أنها تظل شديدة القتامة، ولكنها تتضمن أيضاً دلالات على القدرات الدفينة التي يمكن تفعيلها، بل تفجيرها.

وهنا أعود إلى التقرير الذي صدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

لعام ١٩٩٦[٣] الذي يتناول، في ما يتناول على الصعيد العالمي العام، إنجازات الدول العربية في السنوات الأخيرة في مجالات «التنمية البشرية»، وخلاصتها:

(١) **الصحة العامة**: في ١٢ من ١٩ قطراً في هذه المنطقة (العربية) ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى أكثر من ٦٥ سنة، يقابله معدل ٤٥ سنة في عام ١٩٦٠؛ (٢) **التربية**: في العقدين الأخيرين ارتفع معدل القادرين على القراءة والكتابة (أي غير الأميين) إلى ما يقارب الضعف، من ٣٠ بالمائة عام ١٩٧٠ إلى ٥١ بالمائة عام ١٩٩٢. وفي السنوات الثلاثين من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ ارتفعت سنة المنخرطين في التعليم الابتدائي إلى أكثر من الضعف (٣٨ إلى ٧٧ بالمائة) ونسبة المنخرطين في التعليم الثانوي إلى ثلاثة أضعاف (من ١٨ إلى ٥١ بالمائة)؛ (٣) **الدخل والفقر**: بين سنوات ١٩٦٠ و١٩٩٣ ارتفع المعدل الحقيقي (أي بعد احتساب التضخم) للدخل الفردي بحوالى ٣ بالمائة؛ وفي العقد الأخير (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) ارتفع المعدل السنوي للنمو الزراعي بمقدار ٥ بالمائة، وهو أعلى معدل في المجتمعات النامية؛ (٤) **المرأة**: بين ١٩٧٠ و١٩٩٠ ارتفعت نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الثانوي من ٤٧ إلى ٧٧ بالمائة، وفي التعليم العالي من ٣٤ إلى ٦٥ بالمائة. وبين الإناث المنخرطات في التعليم العالي تسجل ٣٠ بالمائة منهن في العلوم الطبيعية أو التطبيقية؛ (٥) **الأطفال**: بين ١٩٦٠ و١٩٩٣ انخفض معدل وفيات الأطفال عند الولادة بأكثر من ثلاثة أخماس من ١٦٧ بالألف لى ٦٦ بالألف؛ وثلاثة أرباع الأطفال الذين أكملوا السنة الأولى من عمرهم اكتسبوا مناعة ضد الأمراض السارية؛ (٦) **البيئة**: بين ١٩٦٥ و١٩٩٠ انخفض استخدام الطاقة لإنتاج ما يقابل ١٠٠ دولار من الإنتاج المحلي الإجمالي إلى ثلثه، من ٢٢٨ كيلوغراماً من النفط (أو ما يوازيه من المواد غير النفطية) إلى ٧٦؛ (٧) **السياسة والمنازعات**: في العقدين الأخيرين حصل في ٦ من أقطار هذه المنطقة انتخابات نيابية متعددة الأحزاب، ومنذ ١٩٩٠ ثمانية

---

(٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦).

عشر انتخاباً عاماً؛ وفي عام ١٩٩٤، عاد ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ إلى مواطنهم الأصلية.

إذا قارنا هذه الإنجازات بما حققته مناطق أخرى من العالم (شرق آسيا، شرق جنوب آسيا، الباسفيك، أميركا اللاتينية، جنوب آسيا، وحتى بعض بلدان القارة الافريقية) وجدناها متواضعة بنسُب مختلفة. أما إذا قابلناها بوجوه «الحرمان» التي لا تزال طاغية على المنطقة العربية اعترانا الارتعاش، إن لم نقل الهلع، لما يخبئ لنا المستقبل من أهوال ومن متطلبات الجهد والتضحية. ولكن لا بد من نظرة متزنة، كما يفرض في أية محاسبة دقيقة ووافية. ولعل هذه النظرة المتزنة الشاملة للإيجابيات إلى جانب السلبيات تسعفنا في الانتقال من اليأس المعطِّل إلى القلق المثير والدافع إلى سلوك سبل الإنجاز والإبداع.

٤ ـ ومما يقتضيه التحول الجذري من القلق السلبي المضني إلى القلق الإيجابي المغني سيادة مناخ من حرية الاعتقاد والتفكير والتعبير. إن هذه الحرية ليست عاملاً مساعداً لانبعاث المجتمع وأدائه دوره المطلوب فحسب، بل هي أيضاً الشرط الأول لذلك. أما أضدادها، كالتسلط والتحكم والقمع في مختلف صورها، وسواء أتت من قبل الحكام أو من قبل الجماعات الضاغطة، تكبت التحولات المرجوة وتصدها وتقضي عليها في مهدها. إن هذه الحرية هي ثمرة من ثمرات المناخ الموافق للتطوير والإصلاح، وبالوقت نفسه، عامل مؤثر في تكوين هذا المناخ. إنها سبب ونتيجة معاً ولا تغيير ولا تقدم بدونها، سواء في المجتمع ككل أو في ذات الفرد (وهو الأهم).

على أن هذه الحرية المنشودة تبقى ناقصة بل قد تأتي ضارة، إذا لم تقترن بحس شديد بالمسؤولية. إذ انها حينذاك تغدو أداة للاضطراب والفساد ولنشر الفوضى التي تجعل مجموع الناس يضيقون بالديمقراطية وينقمون عليها ويتوقون إلى حكم ضابط ولو جاء على حساب حريتهم. وهذا ما يوفر الفرصة لبعض الزعماء والأفراد والحركات الناشطة إلى استغلال هذا الضيق لضرب الديمقراطية ولإقامة نظم تسلطية، فردية أو فئوية، للسيطرة على المجتمع وترسيخ سيادتهم عليه وتحكمهم به. وعندما تتم هذه السيطرة

وتترسخ يعمد هؤلاء الأفراد والحركات إلى تقييد الحريات التي كان يتمتع بها أهل المجتمع مدعين أن الأزمات المتحكمة وأخطار الأعداء المتربصين تتطلب حشد جميع الجهود والطاقات وتجنيدها للدفاع عن الأرض والوطن ولإصلاح المجتمع وإنهاضه. وكأنهم يقولون لا بأس إذا ضحى المواطنون مؤقتاً من أجل هذه المقاصد العليا ببعض حريتهم، التي سيعودون إلى ممارستها عندما تزول الأزمات ويتم النصر على الأعداء. وهذا كله خداع في خداع، لأن الاختبار يدل، بما ليس فيه أدنى شبه أو بطلان، على أن الأفراد والجماعات التسلطية حريصون على استبقاء سلطاتهم ومنافعهم، ويدافعون عنها بأشرس الوسائل، ويقاومون أية مبادرة تحررية، من أية جهة جاءت، وذلك مع استمرارهم في إطلاق الشعارات الخادعة والدعوات المضللة.

٥ ـ وكما أن التسلط الخارجي يعمد دوماً إلى قمع كل وجه من وجوه التحرر (الذي يبدأ بانبعاث القلق الإيجابي)، كذلك يُبقي هذه الوجوه خاضعة لقيود داخلية في العقول والنفوس تضيق عليها الخناق وتمنعها من التحرك والتطور. من هذه القيود ما هو مغروس في النفوس البشرية ـ كالانقياد للنزعات البدائية، نزعات الشهوانية والاستعلاء والاعتداء؛ أو موروث من عهود التقهقر والانحطاط مثل القعود عن الجهد والتغني بأمجاد الماضي والانصراف إلى اتهام القدَر ولوم السوى دون التجرؤ على محاسبة النفس؛ أو مستمد من ضلالات الحاضر كضلال اللجوء إلى إحدى الايديولوجيات الشاملة المختلفة. ولست أعني هنا العقائد المتطورة التي يفرض أن تنطوي عليها هذه الايديولوجيات. إذ لا بد للقلق المتطلع إلى الالتزام والإنجاز من أن ينتهي إلى عقيدة جامعة تتخذ القضايا في إطارها مواقعها الصحيحة، وينتظم بها المسير في مراحل متتابعة متماسكة وفقاً لأولويات ضابطة وواضحة. وإنما أعني العقيدة التي تتحول إلى ايديولوجية مجمدة، أو أداة قهر واستغلال ـ كما هي غالباً في هذا العصر ـ فإنها تصبح وسيلة من وسائل السيطرة والاستغلال، مقفلة لكل باب من أبواب المساءلة والمحاسبة والنقاش، ومحتكرة للحقيقة دون غيرها من العقائد. عندها تغدو الايديولوجية قيداً للعقل وتحول دون تطور التساؤل القلِق، ودون التوق إلى الحقيقة الذي يجب أن يظل مسعى دائماً يؤيد بعضه بعضاً ويؤدي بعضه إلى

بعض ويعزف عن ادعاء الاكتمال في أية مرحلة من مراحله أو وجه من وجوهه.

ثالثاً: جوهر المطلوب

إن التحولات التي ألمحنا إليها في القسم السابق من هذا الفصل هي شروط لتحقيق المطلوب: لانطلاق العقول والنفوس من القلق السلبي إلى قلق إيجابي يظل يبعث التمرد على النقص ويثير التوق إلى الاكتمال والاهتداء، وبالتالي إلى اكتساب حظوظ جديدة من التحرر والتحضر. على أن هذه الشروط لحسن التحقيق والعوامل المساعدة عليه ليست هي جوهر المطلوب. إنها العامل الأصلي في إحداث هذه التحولات، والمطلوب الأساسي الذي به يجري التحول من العجز إلى القدرة ومن القدرة إلى التحرر، فالتحضر هو تبدل جذري في كيان المجتمع وفي كيان الأفراد الذين يؤلفونه. الكثيرون منا يعلقون تحررنا ونهضتنا على القوة المادية التي نحصلها ـ دفاعاً واقتصاداً ـ من أجل التخلص من الاستعمار والتبعية وإثبات وجودنا وفعلنا في هذا العالم المضطرب. وآخرون يصرون على ضرورة التنسيق والتعاون بين المجتمعات العربية لحشد القوى ومنع الإهدار وتوجيه القدرات المتآلفة إلى الأهداف المشتركة. وغيرهم يعتمدون نمو المجتمع المدني وإيقافه في وجه السلطات المتفردة وتفعيله للدفاع عن مصالح الشعب وحقوق المواطن والإنسان. ولا ضرورة لأن نمضي في سرد الوسائل الأخرى المقترحة للتحرر من الضغوط الخارجية وتمكين الأمن والحماية والاستقرار الداخلي، ومن حفز للشعوب إلى الحفاظ على البقاء وإلى السير في دروب التحرر أو التنمية أو التقدم أو التحضر، سمه ما شئت.

كل هذه وأمثالها من ضرورات يجب أن تطرح للبحث وتناقش ويعتمد ما هو صالح منها. وهذه الضرورات مفقودة في المجتمعات العربية إلا ضمن الهوامش الضيقة التي تتيحها الأنظمة الحاكمة لإبداء الرأي والنقاش في الموضوعات العامة. وما يهمنا هنا هو أن نبرز أن جميع أسباب التحرر والتقدم التي عددناها، وغيرها مما لم نعدد، لن تتم وتنتشر في جوانب المجتمع وتؤتي ثمارها الطيبة إلا إذا استندت إلى قدرتين أساسيتين

هما العقلانية والخلقية.

فبدون تكوين هاتين القدرتين على التحصن الداخلي، وتثبيت فعلهما الإيجابي في المجتمع الإنساني، تتحول جميع المطالب التي أشرنا إليها وكثير غيرها من أدوات تحرير وإنهاض إلى عوامل إفساد وإسقاط. وينقلب عندها الهدف المرتجى ـ في المجتمعات المتخلفة خاصة ـ من السعي إلى التوجه قدماً إلى المحافظة على الموقع الرديء خوفاً من التقهقر إلى وراء والانحطاط إلى مواقع أردأ وأزرى، ومن اطلاق التقدم إلى صد المزيد من التخلف، ومن المساهمة الفعلية في تنمية الحضارة الإنسانية إلى الانطواء على ما بقي سليماً منها وحمايته من الفساد والفقدان.

١ ـ العقلانية

تفرض أن نُخضع كل شأن من شؤوننا وكل قضية من قضايانا لأحكام العقل المتفتح، الضابط، الساعي إلى التمييز بين الصواب والخطأ والمعرفة والجهل والخير والشر. وليست عملية التمييز هذه بسيطة أو تتم بسهولة كسهولة الخضوع لسلطة الوهم والانقياد لدوافع الهوى والغرائز البدائية. إن هذا الخضوع المنتشر في المجتمعات البدائية هو من أهم أسباب تخلفها وضعفها. وهذه المجتمعات لا تسمو إلى مراتب الحضارة إلا بقدر ما تتخلى عن أسباب بدائيتها وتخلفها، وتسلك السبيل الصعب إلى إنماء المدارك العقلية والخلقية وتطبيقها في توجهاتها وأساليبها.

وقد يعترض بعضهم على هذا الحكم ويشيرون إلى أن المجتمعات المتقدمة لم تستطع التغلب على المجتمعات المتخلفة وتحتل أرضها وتستولي على مواردها إلا بفضل تفوق جيوشها وتجهيزاتها وتملكها لسائر وسائل القوة المادية. وهذه القدرة لا تُردّ إلا بقدرة تماثلها أو تعلو عليها، أو بمقاومة شعبية تنهكها وتجبرها على الانسحاب والانكماش. ونحن لا نعارض هذا القول، ولكننا نضيف ونؤكد أن القوة المادية ـ عسكراً واقتصاداً ـ التي حصلتها المجتمعات المتقدمة إنما تقوم إلى حد كبير على العقلانية التي قضت الشعوَب المسيطرة قروناً في تكوينها وامتلاكها. أما «العسكريتارية» التي نراها اليوم في المجتمعات المتخلفة والتي تقترن بالجهل وشهوة السيطرة،

فليس يربطها بالعقلانية أي رابط أو ضابط.

ومما يستدعي الانتباه أن الأنظمة الحاكمة في المجتمعات المتخلفة كثيراً ما تقيس تقدمها بأعداد المصانع التي تبنيها والمنشآت المادية التي تخطط لها والمشروعات العامة التي تنفذها، وهذه كلها تقوم على المعارف الطبيعية (وهي وجه من وجوه العقلانية المتفتحة)، ولكنها عندما تتوجه إلى الشؤون الإنسانية - وهي أجل وأولى - تنقاد إلى الأوهام والغرائز المناقضة للعقلانية مناقضة تامة، فتقدم المصالح الفئوية على المصالح الوطنية أو القومية. وتتفرق وتتشتت فيما بينها، وتفرق وتشتت غيرها بينما العقلانية تدعو إلى التآلف والتماسك والالتحام.

ترتكز العقلانية إلى المبادئ الأساسية التالية:

أ - الموضوعية، أي ضرورة تفحص الأمور تفحصاً **مجرداً**، بالاعتماد كلياً عليها ذاتها، وبالاستقلال عن أي وهم أو شهوة أو اعتبار لدينا. إن النزعات الخارجة عن الحقيقة الموضوعية والمنافية لها هي من الأسباب التي تعطل وسائلها وتسد الطرق إليها، وتؤدي إلى الخطأ والجهل والضلال. والموضوعية لا تمنح من خارج ولا تحصل بانقلاب مفاجئ، وإنما تكتسب تدريجاً بالجهد الدائم للتخلص من موانعها وتكوين مقوماتها الأصيلة.

ب - الخضوع للنقد، إن الحقيقة، كما قلنا، صعبة المراس ومحاطة بأنواع عديدة من المزالق والأشواك، ولا تتكون لنا إلا بقدر ما نتخطى هذه الأشواك والمزالق ونزيلها من طريقنا. وهذا يتطلب أن تكون أبواب النقد (نقدنا للغير ونقد الغير لنا) مشرعة وأجواؤه مشبعة بالحرية والمسؤولية وبنقد الذات. ونقد الذات أصعب من نقد الغير وأدهى، إذ ان النفس تميل بطبيعتها إلى الاعتداد بالذات أكثر منها إلى الاعتراف بإمكان خطأها وضلالها. أما التحول النفسي المطلوب فهو إلى الهاجس الدائم من الابتعاد عن الحقيقة وإلى العزم على اقتحام المجهول.

ج - العزم والجلد، لا نبلغ الحقيقة مرة واحدة وكفى. وإنما نبلغها بتكوين الإرادة الحية والسعي المستمر والمتراكم لاكتشافها والتزامها وممارستها. ويؤدي هذا الالتزام عند بعض أنصار الحقيقة ورواد العلم، كابن

رشد في الحضارة العربية الإسلامية وغاليلو في الحضارة الغربية المسيحية، إلى أن يتحملوا الشدائد من أجلها سجناً أو نفياً، أو احتجازاً وإحراقاً للكتب وإثارة للدهماء (حتى قتلاً وإعداماً في بعض الأحيان). إن التضحية في سبيل الحقيقة يجب ألا تعتبر أدنى منزلة أو أقل قدراً من التضحية في سبيل الوطن أو الاستقلال والسيادة.

وأخيراً نقول: لئن تكن العقلانية مطلوبة في كل زمان ومكان، فهي أوجب في أزمنة الاضطراب كزماننا هذا، لأن الناس في مثل هذا الزمان يكونون مشوشين هائمين بين مختلف الخيارات ومندفعين في هذا الطريق أو ذاك دون تمييز هادئ أو يقين واضح. فليس لهم عندئذ منجى من الخطأ والتيه سوى العقلانية الواعية الثابتة. ولئن تكن العقلانية حصناً متيناً في جميع المجتمعات فهي في المجتمعات المتخلفة أجدر بالإنشاء والعناية لأن هذه المجتمعات متأخرة عن المتقدمة مراحل طويلة وتحتاج العقلانية فيها إلى مزيد من العناية والرعاية للحاق بها وتوفية مطالب العصر. إن أحداث هذا العصر وتغيراته تجري بتسارع فائق، فهي تتطلب جهداً أشد تركزاً وانكباباً لتجنب الضلال واجتياز المراحل بأقل عوق وأسلم انتفاضة.

٢ ـ الخلقية

هذا فيما يختص بالعقلانية. أما ما يتعلق **بالخلقية**، فوصفه أيضاً سهل يسير، ولكن اكتسابه وممارسته أمر في غاية العسر والتكلفة. ولعلنا نجمله بمبدأ أولي واحد، هو الاهتمام بالآخر فوق، وقبل، الاهتمام بالذات. وهذا الآخر قد يكون فرداً كالأخ أو الزميل أو المواطن، وقد يكون مجموعاً كالوطن أو الإنسانية قاطبة. فسوء الخلق يأتي عادة من الانصراف إلى إرضاء الشهوات الذاتية وتقديمها على غيرها من الأغراض، وحسنه ينجلي ويرقى كلما آثرنا الغير ووضعناه في مقدمة اهتماماتنا. وهذا ما لا يزال نادراً ومحدوداً في مجتمعاتنا العربية، وتنميته أجل وأعز من أية تنمية أخرى.

وهنا أيضاً قد نتهم بالسذاجة والتبسيط، وبإهمال المطالب السياسية والعسكرية والاقتصادية المتعددة التي يقتضيها البقاء والتقدم في هذا العصر. وجوابنا أنه لا بد من الرجوع إلى الأصول والاهتمام بالمبادئ والأولويات

التي كثيراً ما نسهو عنها بتعدد الحاجات التفصيلية التي تبعث قلقنا وتشدّنا إليها. فلنعُد إلى المبادئ والأولويات ولنؤثر الجوهر على الأعراض، والأصول على الفروع. ولا يخامرنا شك في أن الفضائل العقلانية والخلقية تقع في رأس الأولويات من مطالبنا وحاجاتنا، وأنها من الأمور الجوهرية والأصلية التي كثيراً ما نزيغ عنها في تنافسنا على الفروع والأعراض.

وملاحظة أخيرة. إذا كنا فيما سبق قد تناولنا العقلانية والخلقية كلاً على حدة، فليس يعني هذا أننا نعتبرهما منفصلتين الواحدة عن الأخرى. فالعقلانية هي أيضاً ميزة خلقية لأنها تمثل خياراً بين الصواب والخطأ وبين الصحيح والباطل. وهذا الخيار العقلاني هو أيضاً خلقي في الصميم. وعندما نمعن النظر ونستقرئ التاريخ، نجد أن العقلانية لا تتم ولا تحصل بالتخلي عن الخلق بل بالاستناد إليه، وأننا قلما نرى عالماً أو مفكراً يثير إعجابنا ونصبو إلى الاقتداء به إلا إذا جمع إلى نتاجه العقلاني جوهراً خلقياً. ولهذا الاتصال الوثيق بين هاتين الفضيلتين، سنشير إليهما فيما يلي بصيغة موحدة أو مشتركة: العقلانية ـ الخلقية.

إننا لا نجوز صراعاً مريراً مع الصهيونية وإسرائيل فحسب، أو مع القوى العالمية الطامعة فينا والساعية إلى التغلب علينا والسيطرة على مواردنا ومصيرنا، أو صراعاً بين الفئات أو الأحزاب أو العقائد في داخلنا، أو أياً من الصراعات الماثلة التي تملأ عالمنا وتثير اضطرابنا وقلقنا. إننا نخوض أيضاً صراعاً أرهب وأشد فتكاً من كل ما ذكرنا، لأنه أعمق جذوراً وأشمل نطاقاً: بين ما نحن عليه، وما يجب أن نكون؛ بين القيم الفاسدة التي نتعلق بها أفراداً ومجموعاً، والقيم الحقيقية (العقلانية والخلقية) التي تضمن سلامتنا وحظنا من البقاء ومن العطاء. هذا هو القلق الذي يجب أن يستولي على عقولنا ونفوسنا، والذي به نستطيع أن نجيب جواباً صادقاً على السؤالين الخطيرين اللذين يرتسمان أمامنا: «إلى أين؟»، و«ما العمل؟».

الفصل الرابع

بعض قضايانا المرتبطة بهذا الخيار (العقلاني ــ الخلقي)

إن الخيار الذي طرحناه في ما سبق من هذا الحديث يثير عند كثيرين من الساعين إلى الإنهاض والإصلاح وعند بعض المثقفين وجمهور المواطنين إشكالات عديدة يتوجب على الباحث أن يدركها ويواجهها، كي تأتي تحليلاته ونتائجه مطابقة للواقع وآخذة قضايا هذا الواقع وفروضه بعين الاعتبار.

أولاً: العقلانية ـ الخلقية والقدرة

كل من يتكلم عن العقلانية ـ الخلقية في هذه الأيام معرض للنقد، بل للهزء والسخرية، ومتهم، كما قلنا سابقاً، بأنه متخيل غير واقعي أو واعظ تقليدي أو ساذج جاهل، ذلك أن مشكلات هذه الأيام هي من التضخم والتفاقم بحيث لا تنجح في معالجتها سوى القوة المادية التي قد استحصلتها الدول المتقدمة والتي بها ضمنت تقدمها وتفوقها، واستطاعت أن تتغلب على الدول المتخلفة من أمثال دولنا التي ترزح تحت نير الاحتلال والاستعمار (بأشكاله الجديدة) وعلل داخلية متجذرة ومتفرعة. إن الإيمان بهذه القدرة يستغله المتسلطون من حكامنا أو المتطلعون إلى التسلط من زعمائنا لبلوغ مآربهم وتمكين نفوذهم. وهم يستعينون من أجل ذلك بتصويب أبواق دعاياتهم نحو الأعداء الخارجيين المسيطرين، وبالمناداة بأن الوقوف في وجه هؤلاء لا يتم إلا بحشد الجيوش والتجهز بأحدث أدوات القتال وأشدها فتكاً. ويعلنون كذلك أن التنمية الداخلية الواجبة للخروج من التخلف واللحاق بالدول المتقدمة إنما تأتي، كالقدرة على مقاومة العدوان

الخارجي، من «حشد» إمكانات المجتمع وموارده في أيدي سلطة متفردة قادرة على اتخاذ القرارات في هذه الشؤون الخطيرة. وقد تضطر هذه السلطة أحياناً إلى قمع الحريات مؤقتاً وإلى تقييد حقوق المواطن والإنسان في سبيل الأهداف العاجلة في التحرر والسيادة الوطنية. ومع الأسف، يسوّغ بعض المثقفين هذه السياسة كضرورة ملحة لاتقاء الأخطار الخارجية، وبأنها ستزال حتماً عندما تزول دواعيها، وستطلق عندئذ مجالات الحرية والديمقراطية وتصرف الجهود إلى تعزيز حقوق المواطن والإنسان.

وقد أظهر الاختبار أن هذا التسويغ ينطوي على كثير من التمويه والخداع، لأن الحكم المتفرد أو المدعوم بالمال أو بسند خارجي يعمل كل ما يستطيع للمحافظة على بقائه وسيادته مهما تكن الظروف، ويحشد موارد الدولة في سبيل هذه المحافظة، محركاً أدوات الدعاية، النافذة في هذه الأيام، ووسائل الترهيب والترغيب الظاهرة والخفية. إن التسلط علة خلقية ترمي إلى تعزيز الذات وإرضاء الحاشية على حساب الغير، وإلى انتهاج سائر الطرق لاستغلاله وإذلاله. وليس سبيل القدرة الحقيقية جيوشاً مسيرة من المحازبين والعملاء، أو وحدة مفروضة من فوق بشتى الوسائل المرغبة أو المرهبة، وإنما هو القدرة الفعلية: القدرة العقلية والخلقية التي بها يصلح الحكم ويتحصن المجتمع ضد التعدي الخارجي والفساد الداخلي.

ويمضي هؤلاء الداعون والمدّعون بأولوية القوة المادية المجردة إلى الاستشهاد بالدول المتقدمة اليوم فيزعمون أن هذه الدول لم تبنِ قدرتها ولم تتوصل إلى استعمار غيرها بما اكتسبت من عقلانية وخلقية، وإنما بما جهزته من قدرة عسكرية وسياسية واقتصادية. فإلى هذه القدرة الغالبة ـ كما يقولون ـ يجب أن تتجه أهدافنا وجهودنا لأن «لا يفل الحديد إلا الحديد»، ولن نستطيع أن نقف في وجه القوى الغالبة إلا إذا ارتفعنا إلى مستواها. وهذا القول صحيح، ولكن ما هو المستوى المطلوب؟ إن القدرة المادية المجردة التي تصوب إليها الأفكار اليوم ليست أصلاً وسبباً أوّلاً، وإنما هي ظاهرة ونتيجة. إنها نتيجة العقلانية المتفتحة الساعية إلى الكشف عن الحقيقة والمعتمد اتخاذها أساساً للفكر والتطبيق. وما من دولة قوية أو مجتمع قادر اليوم إلا من خاض في بدء تكونه الحديث، أو من اقتبس من غيره، ثورة

عقلانية عمدت إلى التحرر من قيود التقليد ومن احتكار السلطة الكنسية أو المدنية للحقيقة والحق ومن تحديدها وظيفة العقل بالدفاع عن الدين فحسب، بدلاً من الانطلاق الحر إلى البحث عن الحقيقة أينما وكيفما تكن، وعن هذه الثورات نشأ العلم الحديث الذي يسري في النشاط الفردي والجماعي للدول المتقدمة والذي يطلع علينا كل يوم بإنجازات تسابق الخيال. إنه المصدر الأول للقدرة المادية المجردة، جيوشاً أو أساطيل كانت، أو نتاجاً اقتصادياً وافراً، أو تعليماً منتشراً، أو ثقافة حية متطورة ومطورة.

هذا عن العقلانية، أما بشأن الجانب الآخر من القدرة الأصيلة، وهو الجانب الخلقي، فلا شك في أن المجتمعات المتقدمة غالت في العناية بالعلم المتجه إلى الطبيعة وأغفلت إلى حد بعيد العلم المتجه إلى الإنسان، فجاء تطورها غير متزن أو منسجم، ونتج عن هذا اللاتوازن وعدم الانسجام فجوات ومناقضات هائلة في «تقدم» تلك المجتمعات، ونشأ قدر كبير من الفساد ومن الإجرام في نسيجها، وقامت فروق متسعة بين الأقوياء الأثرياء والضعفاء الفقراء سواء في داخلها أو في ما بينها تنافساً على المجتمعات المتخلفة وتسابقاً على مواردها وأسواقها بطرق لا خلقية ولا إنسانية، وتبعاً لمبادئ مضللة («الرسالة الحضارية» أو «الديمقراطية» أو «التنمية» وأمثالها). ولكن من الإنصاف أن نذكر أيضاً أن هذا التخلف في المجتمعات المتقدمة يجب أن لا يعتبر دوماً بالمطلق وإنما بالنسبة إلى التقدم العلمي الطبيعي الهائل والحاصل. فما من أحد يستطيع أن يزعم أن الأخلاق الفردية والعامة اليوم هي أحط وأحقر مما كانت عليه في المراحل البدائية والاستبدادية من تاريخ تلك المجتمعات. ومع أننا نلحظ اليوم مظاهر الانحطاط الخلقي فيها، فمن الواجب أن لا ننكر ما حصلته وما نشرته من تقدم في الشعور بكرامة المواطن والإنسان، وفي الانتظام والانضباط في التصرف الفردي والجماعي. كما يفرض علينا الإنصاف أيضاً أن ندرك أن انحسار الاستعمار في السنوات الأخيرة نتج أيضاً، وإلى حدود بعيدة، عن ضغوط الرأي العام في الدول المستعمِرة لاحترام سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

ولعل أهم مظهر من مظاهر هذا الاكتساب الخلقي لدى المجتمعات المتقدمة إقبال مفكريها وعلمائها على ملاحظة اللاتوازن الرهيب بين قدراتها

العقلية والخلقية وعواقبه الوخيمة عليها وعلى الإنسانية جمعاء، وعلى النقد الذاتي لمبادئ تلك المجتمعات ومنجزاتها (الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية) وعلى تنبيه الرأي العام فيها إلى فوائد الديمقراطية الحقيقية التي بدونها لا قدرة صحيحة ولا كيان ثابت.

ثانياً: العقلانية ـ الخلقية والثورة

وكثيرون أيضاً من أبناء مجتمعاتنا، ومن الشباب خاصة، من يدفعهم القلق من رداءة أوضاع مجتمعاتهم إلى اتخاذ موقف مخالف لما طرحناه. فهم يضعون في المقام الأول من اهتماماتهم وخياراتهم مطلب **التغيير الجذري السريع** ويرون أن هذا المطلب يخالف مطلب إنماء العقلانية ـ الخلقية، لأن هذا يحدث بتطور بطيء ويحتاج إلى زمن مديد لا تستطيع المجتمعات اليوم انتظار نتائجهما بسبب الأخطار الهائلة الماثلة أمامها وفي ما حولها والنزعات المضطربة والمتضاربة التي تحتدم في داخلها. كما أن هؤلاء المعترضين يشكّون بقدرة العقلانية ـ الخلقية على إحداث تطورية تكون فعلاً جذرية، لأن العقل يميل بطبيعته إلى التسامح والحوار والتوفيق بينما الثورة تقتلع الفاسد اقتلاعاً وتبدل به الصحيح والصالح. هكذا يدعو ويبشر قادة الجماهير في المجتمعات المتخلفة التي يزداد تأخرها عن المتقدمة يوماً بعد يوم، ولذا يدعون إلى الثورة على الأوضاع، ولا يستنكرون العنف ولا يخافونه، بل على العكس يطلبونه ويمارسونه لأنه، في نظرهم، الوسيلة الأشد فعلاً ـ وبالأخص على المدى القريب ـ لإحداث التغيير الشامل والأساسي المطلوب.

والواقع أني أقدر هذا الاعتراض قدره، وأدري كذلك ما كسبته بعض الثورات لشعوبها من مطالب التحرر والسيادة وحق تقرير المصير التي كانت هذه الشعوب تطمح إليها وتناضل من أجلها، وكذلك ما حققته وما قدمته للعالم الثورات الكبرى، كالثورة الأميركية والثورة الفرنسية، من انتصارات في ميدان الاعتراف بحقوق المواطن والإنسان. وأُقر بأولوية العمل الثوري وحتميته في مراحل حاسمة من التطورات القومية والبشرية. ولم أتوصل فعلاً بعد إلى التوفيق بين التوجه الثوري والتوجه العقلاني، توفيقاً يزيل قلقي

ويرضيني. ولكني أشعر أنه إذا تعارض السبيلان، فإني أميل إلى إيثار الثاني (أي العقلاني) على الأول (الثوري)، وذلك لأن التوجه الثوري قد يأتي عشوائياً فيخطئ أهدافه ويؤدي إلى مزيد من التشتت والتأخر بدلاً من التآلف والتقدم المرجوّين، ولأن العقل، عندما يكون متطوراً ومؤثراً، يتمتع بميزة الانضباط والضبط ويتجه هو نفسه، ويوجه سواه، إلى السبل الصحيحة ويذكر ويذكّر بالأهداف المرسومة ويحذر من الانحراف. ولا ننسَ أن العقل هو ذاته، كما قلنا سابقاً، عنصر ثوري، يعمل باستمرار ـ وليس في بعض المناسبات والمراحل فحسب ـ للتمرد على الباطل والخطأ، ولإنزالهما عن عروشهما وإبعادهما أو إزالتهما من الوجود. وبدون هذه الثورية العقلية المستديمة تتعرض ثورات الجماهير إلى أخطار الانفلات والتبعثر وإلى إحداث نتائج مخالفة، بل مناقضة، لما كان يرتجى.

ومما يرجح ميلي إلى الثورية العقلية على الثورية العاطفية الجماهيرية، استغلال بعض أصحاب القدرات الحاصلة أو المبتغاة التوجه السائد إلى التقدم الجذري السريع، فيؤيدون الدعوات إلى انقلابات في الأوضاع السياسية أو الاجتماعية لخدمة مصالحهم وإقامة أنظمة قامعة و«ثورية» خادعة لا عقلانية ولا خلقية، وممعنة في التأخير والإضعاف والإساءة. فكل غاية ثورية لا تستمد شرعيتها وسلامتها من ثورية العقل والخلق تبقى معرضة للتعثر والفشل و«للانقلاب» على ذاتها وعلى ما تعلن من مبادئ أو تحمل من شعارات.

ثالثاً: العقلانية ـ الخلقية والتراث

كما أن هناك أناساً يحاولون القفز السريع إلى المستقبل بالثورة الجامحة التي تطمح إلى أن تتجاوز أوضاع الحاضر وتتخلص من أسوائها، نجد أفراداً وجماعات آخرين يدعوننا إلى العودة الكلية إلى الماضي وإلى اقتباسه بديلاً عن الحاضر ودليلاً إلى المستقبل. إنهم دعاة «الأصول» وحماة «التراث»، ونحن نرى أن الماضي لا يصح ـ بل لا يمكن ـ استرجاعه وتمثله كما كان، لأن الحياة تسير قدماً والحاجات تتطور، حسب مقتضيات المطالب والزمان. إن نقطة الانطلاق هي ـ أو يجب أن تكون ـ دوماً الحاضر اتجاهاً إلى المستقبل،

والانطلاق يصلح بقدر ما يستفيد من الماضي، ولكنه يضل ويفسد إذا ابتدأ به واعتبره المثل الذي يجب أن يستعاد كما هو.

وإذا كان ما أكدناه سابقاً صحيحاً، فعنايتنا بالتراث يجب أن تنصرف إلى استخراج ما يحتويه من قيم عقلية وخلقية لنتقوى بها على إصلاح حاضرنا والإعداد لمستقبلنا إصلاحاً واعتداداً متبصرين ووافيين.

ولكن للإقبال على التراث على هذا النحو أهمية أكبر وأغلب من مجرد تكويننا كمجتمع وكأمة. فقد وجدنا فيما سبق من هذا الحديث أن الحاجة الكبرى للمجتمعات المتقدمة، وليس للمتخلفة فحسب، هي إلى المبادئ العقلانية والخلقية لتصحيح مساراتها التي تضللها وتخلق لها وللعالم أجمع أقسى المتاعب والأزمات. وفي نظري أن إسهام المجتمعات المتخلفة يقع في هذا النطاق ذاته، لأن الشقة بينها وبين المجتمعات المتقدمة في الإنجاز الصناعي والبحث النظري تتسع يوماً بعد يوم، ويستبعد أن تُسد في وقت قريب أو في المستقبل المنظور. ولكن المجتمعات المتخلفة التي يحتوي ماضيها على قيم عقلية وخلقية صالحة للحاضر تستطيع أن تتميز اليوم وأن تفيد نفسها والأمم المتقدمة أيضاً إذا استوحت هذه القيم واعتمدتها في مسيراتها القادمة وقدمتها بذلك إلى العالم أجمع. وعن هذا السبيل تغدو هذه المجتمعات أمينة لماضيها ولتراثها أمانة صحيحة، وبالوقت نفسه معاصرة ومستقبلية ومسهمة للبشرية كلها إسهاماً خيّراً. وعن هذا السبيل أيضاً يصبح إحياء تراثها ضرورة لا قومية فحسب، بل إنسانية شاملة، وسبباً من أسباب الثقة بالنفس وإرادة الوجود والنهوض والقدرة على العطاء. فما أعظم حاجتنا إلى استخلاص جوهر التراث الباقي على ضوء الحاضر والمستقبل، وما أقل ما تقدمه حركاتنا الأصولية والتراثية من إسهام في هذه العملية قومياً وإنسانياً!

رابعاً: العقلانية ـ الخلقية والوطنية أو القومية

لقد تعوّدنا أن نضع القضايا الأساسية التي نجابهها في النطاقات الوطنية أو القومية. فلقد طغى التفكير أو العمل الوطني أو القومي (بمعناه

الاستقلالي البحت) على عقولنا ونفوسنا منذ بدء نهضتنا في العصر الحديث، أي منذ قرنين من الزمن. فنجحنا إلى حد كبير في نيل استقلالاتنا وإنشاء دولنا الوطنية، وأخفقنا في هذا النطاق إخفاقاً شنيعاً ومرعباً فيما يختص بفلسطين.

على أننا بدأنا نعي أن الوطنية والقومية لا تقتصران على هذه الحصيلة، وإنما ترتبان علينا، كما على سائر المجتمعات، إقامة الحكم الصالح ورفع مستوى الجماهير. وهذا الهدف المزدوج هو في صميمه هدف أخلاقي. ولا يمكن لهدف أخلاقي أن يتحقق بوسائل غير أخلاقية. ففساد الحكم، سواء بالتسلط والاستبداد أو بالاستغلال من أجل تحصيل الثروات ودعم القدرات الفردية أو الفئوية على حساب المجموع وأمثال ذلك من مساوئ الحكومات أو المجتمعات لا تخدم الأغراض الوطنية أو القومية بل تعطل السير إليها وتزيد في إرهاق المجتمعات وتراجعها. وكذلك لا يمكن بلوغ هذه الأهداف بالجهل والتوهم والتمني، وبدون الفعل العقلي الجاهد والمستنير. ويكفينا هذا للتأكيد أن مساعينا الوطنية والقومية مرتبطة أشد الارتباط بهذه الفضيلة ولا تصح أو تكتمل إلاّ بها.

وبعبارة أخرى إننا نخطئ خطأ فاحشاً ومهلكاً عندما نحصر النضال الوطني أو القومي في نطاق السياسة أو الاقتصاد، ولا نوسعه إلى فروض إنشاء **المواطن** الصالح، وهو في الأصل والجوهر **الإنسان** الصالح الواعي عقلياً والمحصن خلقياً. إن هذا الارتباط بين القضايا الوطنية أو القومية والعقلانية ـ الخلقية لهو ارتباط حيوي غالباً ما نسهو عنه أو نتناساه، ولذلك لا بد من تأكيده وإعادة تأكيده، مهما بدا هذا التنبيه والتحذير المستمر مملاً للسمع وثقيلاً على النفس.

وعندما نتألم اليوم من تعثر الدعوات الوطنية والقومية وتفرق دعاتها وتشتتهم، يتوجب علينا أن نتساءل عما لقصورنا الذاتي في فهم جوهر هذه الدعوات وفروضها، وعجز قادتنا عن تجسيد هذا الجوهر في فكرهم وسلوكهم، من أثر في هذا التعثر المربك والتشتت الضائع والمضيّع.

خامساً: العقلانية ـ الخلقية وقضية فلسطين

إن قضية استعادة الحقوق العربية المنتهكة في فلسطين هي من ضمن القضايا الوطنية والقومية التي نجابهها، وإذا أفردنا لها هنا مكاناً خاصاً بين قضايانا الأخرى، فللأسباب التالية:

١ ـ الخسائر الهائلة التي تحملها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى خلال قرن من الزمن على أيدي الحركة الصهيونية وأنصارها من القوى المسيطرة في البلدان المتقدمة.

٢ ـ اللاتوازن الرهيب بين القدرات الفلسطينية والعربية المختلفة من جهة، وقدرات القوى المعادية من جهة أخرى. هذا اللاتوازن يجب أن يظل مصدر قلقنا واهتمامنا ومبعث سعينا الدائم لتصحيحه برفع قدراتنا إلى مستويات أعلى وآمن.

٣ ـ إن هذا التصحيح المفروض يتطلب ـ أول ما يتطلب ـ النقد الذاتي الشديد والصريح للأسباب الذاتية لضعفنا وتهافتنا، واستنكارَ حصر أسباب اللاتوازن بقوة المعتدين وغطرستهم فحسب. ففي رأينا أن هزال هذا النقد الذاتي وإخفاقه راجع إلى حد كبير إلى ضآلة حصيلتنا من العقلانية ـ الخلقية.

٤ ـ إن من أهم أسباب تردينا عجز قادتنا في الدائرة الفلسطينية وفي الدوائر العربية عن التخلي عن أطماعهم وشهواتهم الخاصة من أجل الهدف الجامع أو بالأحرى الهدف الذي يجب أن يكون جامعاً وموحداً. وهذا ما تتعالى الأصوات بالشكوى منه، أي عجز القادة الفلسطينيين عن أن يفكروا تفكيراً موحداً ويناضلوا نضالاً موحداً، وكونهم في أحيان كثيرة أقل عناية بالعدو الواقف، بل المتحرك، على الأبواب منهم بمناصبهم ومصالحهم الفردية والحزبية. وكذلك فيما يختص بقادة الدول العربية، إذ لا تجمعهم سياسة واحدة أو مشتركة في هذه القضية التي يمتد خطرها عليهم جميعاً دون استثناء. وهذا العجز الذاتي مرده إلى حد كبير أيضاً إلى ضآلة حصيلتنا من العقلانية ـ الخلقية.

٥ ـ إن النضال الدائم والشامل لإبعاد هذا الخطر يستدعي عقلية

متطورة في اختيار الغايات وتعيين الأساليب. واللاتوازن الذي أشرنا إليه يرتكز في أساسه إلى لا توازن بين عقلية متطورة تبني مطالبها وتحشد حججها بالمفاهيم والوسائل الحديثة وأخرى بدائية لم ترتفع بعد عن مستوى عقلية أسلافها أوما هو متخلف ومنتشر في أحياء مدنها أو في أجواء قراها. ولعل من أبلغ الأمثلة على ذلك الفرق الفاضح بين حسن استعدادات الإسرائيليين وتصرفاتهم في مفاوضات أوسلو عام ١٩٩٣ وسوء استعدادات وخبرات الوفد الفلسطيني، ذلك الفرق الواسع الذي أدى إلى اللاتوازن الهائل في مواد الاتفاق ونتائجه.

٦ ـ إن حق الفلسطينيين في أرضهم وهويتهم وتراثهم ليس حقاً فلسطينياً وعربياً فحسب، بل هو حق إنساني يخص شعوب الأرض قاطبة. وأظن أننا لم نستطع إبرازه بهذا المعنى إبرازاً حقيقياً مؤثراً، لأننا لم نرتفع إلى مستواه. فالحق الإنساني يستوجب من دعاته ارتقاء إنسانياً، ولا يمكن أن يظهر جلياً إذا كان تفكير المطالبين به وسلوكهم متخلفين عنه وناقضين له. لقد استطاع غاندي أن يكتسب ثقة الرأي العام العالمي ومعاضدته في مطالبته باستقلال الهند لأنه بنى هذه المطالبة على مبادئ إنسانية ـ مبادئ الحق والعدالة واعتماد التطهر الذاتي والارتقاء سبيلاً إلى نيلها، وجند هذه المبادئ في تصرفه النضالي وفي حياته الخاصة. فكانت رسالته إنسانية بالاضافة إلى كونها رسالة وطنية قومية، بل لنقل إن هذه الأخيرة ارتقت وأثرت بفضل ما تغذت وتشربت من الأولى. ويُستبعد أن يكون نلسن منديلا قد نجح في قيادته لنضال شعب جنوب أفريقيا لولا أنه أظهر لشعبه وللعالم كله حيازته لميزات إنسانية وعقائد مبدئية تليق بهذا النضال وتدعمه وتشرّفه.

٧ ـ فلسطين ليست بلداً كبقية البلدان، إن لها مقامها الخاص ودورها الفريد في الأديان الموحدة الثلاثة، وبالتالي في تاريخ الحضارة وفي تطور الإنسانية. منها صدرت بعض أسمى المعاني التي عرفتها الشعوب وارتقت بها. فهي إذن تفرض على المهتمين بها أن يرتفعوا إلى مستواها ويجسدوا القيم الخلقية التي صدرت عنها. وقد يقال إن الصهيونيين تغلبوا فيها واستولوا عليها لا بفضل هذه القيم بل بأضدادها من الاستعلاء والتعدي وخرق حقوق الإنسان، وبما حصلوه وجندوه من القدرات الداعمة لهذه

الأغراض. وأقول إن هذا قد يكون صحيحاً في المدى القريب ولكن هل يضمن استمراره في المدى البعيد؟ إن هذا البقاء الصهيوني الذي يعتز به أبناؤه ويدعمه فريق كبير من العالم في هذا الزمن يخفي في داخله من أسباب الصراع والاستهتار بالقيم ما سيعرضه لأسوأ العواقب في المراحل التالية، شرط أن نرتقي نحن الشاكين منه حاضراً إلى ما يتطلبه النضال من أجل فلسطين من مكاسب ومناقب.

ولقد سبق لي أن قلت في مناسبات عديدة ان ثمة حقاً، وثمة استحقاقاً، ولا يتساوى هذا وذاك. إن لنا في فلسطين، البلد الفريد في تاريخ الإنسانية، حقاً لا ينكر، ولكن السؤال الأساسي في المعادلة ـ «نحن وفلسطين» ـ والعامل المرجح لاستقامة هذه المعادلة استقامة صحيحة ومثمرة، هو: «**هل نستحق هذا الحق؟**».

سادساً: العقلانية ـ الخلقية والتميز والعطاء

وأهم من هذا كله وأجلّ، التساؤل الأبعد والأهم: إلى ماذا نطمح؟ وإلى أي حد تمتد مرامينا ومساعينا؟ هل نكتفي بمجرد استعادة حقوقنا وإنشاء مجتمعات ودول قادرة على رد الأخطار الخارجية وتحقيق الاستقرار في داخلها والتنسيق والتوفيق فيما بينها ـ دول ومجتمعات قادرة على البقاء في هذا الزمن المضطرب؟ في خضم التشاؤم والإحباط واليأس المستولية علينا، قلما نتقدم عن هذه المطالب والأماني. بل ان أحوالنا النفسية تذهب بالكثيرين منا إلى الشك بقدرتنا على بلوغ هذه الغايات القريبة التي تجمعها القدرة على مجرد البقاء. إننا لا نرى حولنا إلا المشلولين ولا نسمع إلا أصوات النواحين والندابين، فكيف بما هو أبعد وأصعب من مجرد البقاء؟؟

خليق بطموحنا أن يرمي إلى هذا الأبعد والأصعب والأجدى، وهو التميز بين المجتمعات، والعطاء للحضارة. وهذان الهدفان مرتبطٌ واحدهما بالآخر، إن لم نقل إنهما هدف واحد، لأن التميز لا يأتي إلا بقدر العطاء الحضاري، والعطاء الحضاري في جوهره إبداع عقلاني وخلقي، وفني جمالي أيضاً. وعسى أن يكون كلامنا في هذا الحديث كله عن العقلانية ـ الخلقية

قد شمل أيضاً الإبداع الفني الذي يضيف بعداً آخر أصيلاً للارتقاء الإنساني.

إن هذا الارتقاء هو الجوهر الإيجابي للحضارة. وكل ما عداه إما يؤيده ويفيده وإما يصده ويعطله. وهكذا يجب أن نفهم تراثنا ونغنى به ونسعى إلى «إحيائه». إن أجدادنا من الشعوب التي قامت في منطقتنا في العصور القديمة، كالفراعنة في مصر، والسومريين والبابليين في العراق، والفينيقيين والكنعانيين والآراميين في بلاد الشام، وفي العصور الوسيطة، كالعرب والمستعربين من أبناء هذه الشعوب كلها، لم يثبتوا أقدامهم في التاريخ ولم يصبحوا أهلاً لأن ينقب عن آثارهم ويبحث في مآتيهم إلا بقدر ما أسهموا في تكوين الحضارة وتطويرها. وما أكثر ما نتباهى ونباهي الغير بهذا التراث العظيم والمتراكم. ولكن لهذه المباهاة حداً يجب أن نقف عنده، وهو أن هذا التراث الثري الخيّر ليس من صنعنا نحن، ولا حق لنا بادعائه إلا بقدر ما نستحقه، أي بقدر ما نضيف إليه نحن من صنائعنا وبدائعنا.

الجيوش تتفرق وتندثر والفتوحات تزول وغالباً ما تنقلب إلى أضدادها، أي إلى الخضوع والتبعية. أما ما يكتشف من الحقائق وما يقتنص من صور الجمال وما يحقق ويبذل من قيم الخير فهي مكاسب باقية، ومتفاعلة فيما بينها ومتراكمة على الزمن. وهي وحدها تميز الشعوب وتشرفها وتبقي ذكرها حياً على الزمن، وثمة أدلة على أن الشعوب العربية، على رغم المحن والمآسي التي حلت بها حديثاً تملك من القدرات الممكنة في هذه المجالات ما يبعث الأمل ويبشر بالخير. والدليل على ذلك وفرة من برّز من أفرادنا في البلاد المتقدمة التي نزحوا إليها واستفادوا من الإمكانات والوسائل التي أتاحتها لهم، ما يدل على أنهم ليسوا أدنى من سواهم أهلية للتميز والعطاء الحضاري.

وقد ينفر البعض من هذه «المثالية» ويدعون إلى التمسك بالواقع، وهو واقع حزين ومحزن، وإلى الانصباب على التحرر من تسلط الغير ومن عيوبنا الداخلية قبل أن نتطلع إلى ما بعدها، بل قد يتهمون أن هذا التطلع يجعلنا نسهو عن الواجبات الملحة ويضعفنا ويؤخرنا بدلاً من أن يقوينا ويدفعنا قدماً. غير أن هذا الكاتب يشعر أن هذه الأهداف البعيدة لا يصح أن

تؤجل، بل يجب أن تبقى حية في الذهن ودافعة إلى الإبداع، لأن بدونها لا نخفق في معركة التحضر (الذي قد يعتبره البعض نافلاً وترفاً) فحسب، وإنما في معركة التحرر ذاتها التي تبدو لأنظارنا بأنها الأهم والأشد إلحاحاً في هذه المرحلة. ومن جانبنا نعيد ونكرر: لا تحرر بلا تحضر.

الفصل الخامس

إنماء العقلانية ـــ الخلقية

أولاً: ملاحظتان تمهيديتان

إذا كان للعقلانية ـ الخلقية هذا الدور الفريد في تكوين الشعوب وتقدمها، فما هو السبيل، أو السبل، لتنميتها وتهيئتها للقيام بهذا الدور على أفضل وجه. قبل الاجابة عن هذا السؤال التي سنخص بها القسم الأخير من هذا الحديث، نجد من الضروري أن نتقدم بالملاحظتين التمهيديتين التاليتين:

١ ـ **العقلانية ـ الخلقية** ميزة مكتسبة، ولا تأتي بالطبيعة والفطرة. صحيح أن الإنسان يختلف ويرقى عن الكائنات الحية الأخرى بأنه «حيوان ناطق»، أي «عاقل»، لكن هذا «النطق» أو «العقل» لا يحصل له، فطرةً وطبيعة، إلا كإمكان، أو كما تقول الفلاسفة «بالقوة» لا «بالفعل». وإنما يخرج إلى «الفعل» بالجهد الاكتسابي. إن هذه الملاحظة ضرورية لأن التاريخ عرف حركات وفلسفات عديدة ترجع تطور الإنسان إلى عناصر أخرى من كيانه أو خصائصه، كالعرق أو اللغة أو التاريخ أو طبيعة المحيط وموقعه وأمثالها. ولكن هذه جميعاً هي في رأينا «أعراض» أو أسباب ثانوية. ولا تخلو من أن يكون لها آثار في التحضر الإنساني، إيجاباً أو سلباً، أي أن تأتي ميسّرة أو معوقة للنمو العقلاني الخلقي، ولكنها ليست سببه الأصلي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى علينا أن ندرك يقينياً أن التقدم العقلاني ـ الخلقي، الذي يكون لب التحضر، لا يأتي بالسحر أو بالقدَر أو عرَضاً، وإنما بالجهد والعمل، وهو يسمو ويرقى بقدر صدق الجهد المبذول في

سبيله وكثافة هذا الجهد واستمراره. والتاريخ لا يتحيز إلى أي شعب أو مجتمع، وإنما يحكم له بالنسبة إلى جودة نتاجه، الناشئة عن صفاء رؤيته وتركز اهتمامه ووفرة عطائه، وغيرها من الميزات التي تكتسب اكتساباً ولا تمنح منحاً، كما يحكم عليه بأضدادها.

٢ ـ منذ ما بدأ المؤرخون وغيرهم من المفكرين يحللون نهضات الشعوب وتقدمها، اختلفوا في التأكيد على الإنسان ذاته، أو على محيطه. فالأنبياء ورجال الدين والمربون وفريق من الفلاسفة صوبوا أنظارهم واهتماماتهم إلى قيمة الإنسان وما اكتسب من قدرات وما يمثل من قيم، بينما انصرف آخرون إلى المحيط الطبيعي أو المجتمعي الذي يقوم فيه الإنسان ويتأثر به. فالتقدم والرقي الإنسانيان بحسب الفريق الأول يحصلان بارتقاء الإنسان ذاتياً وبارتفاعه في سلم القيم، بينما يعتبر الثاني أن التقدم يأتي عن طريق إصلاح المحيط. ولكل من الفريقين حججه ونصيب رأيه من الصحة أو الخطأ. ونحن، مع انحيازنا إلى موقف الفريق الأول، وتأكيدنا على العنصر الإنساني، العقلاني ـ الخلقي، ودوره الفريد في تقدم المجتمعات أو تأخرها، نقر بأن للمجتمع حوله أثره في هذا المجال، فلا نزعم أن الإنسان الصالح ينشأ في مجتمع فاسد، أو أن إصلاح هذا الفساد من قبل الدولة أو الفئات الفاعلة ليس له دوره وأهميته في التقدم أو التحضر المنشود. وإذا لفتنا هنا النظر والانتباه إلى الإنسان ذاته، وما يتمتع به من تميز عقلاني ـ خلقي أو ما يشينه من قصور أو تخلف في هذا المضمار، فلسببين رئيسيين: أولهما أن روح هذا العصر وحركاته الإصلاحية تكاد تنصب على أوضاع المجتمع الذي ينتمي إليه الإنسان. فما تحتاجه المجتمعات المتخلفة بحسب هذه النظرة إنما ينعكس، في اهتمامات الهيئات الدولية وتصريحات الدول الكبرى، هو «التنمية» التي كانت أصلاً تحصر في ميدان الاقتصاد والتي عقدت حولها المؤتمرات الحافلة وخصصت لها الموازنات الضخمة. ولكن بدأ ينكشف لهذه المراجع أن هذه وغيرها من الإصلاحات المجتمعية مرتبطة أشد ارتباط بـ «التنمية البشرية» المتمثلة بقدرات الإنسان وفضائله. إنما لا يزال هذا الانكشاف محدوداً، و«التنمية» المدعوة بشرية موجهة إلى التدريب المهني أكثر منها إلى التفتح العقلاني والإصلاح الخلقي.

وشبيه بهذا ما نسمعه اليوم من قادة الولايات المتحدة، أقوى الدول المعاصرة وأغناها، ومن أقرانهم عن أهمية الإصلاح عن طريق تحرير «الأسواق» من القبضات الحكومية وإطلاقها بين الدول والمناطق دون عوائق أو حدود. فلو فرضنا أن «حرية السوق» هذه وخصخصة المؤسسات الاقتصادية تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي، فكيف نثبت أن هذا الازدهار هو الوسيلة إلى الديمقراطية؟ وأن الديمقراطية وما تتطلب، وما تُيسر من تقدم عقلاني ـ خلقي ينتج حتماً عن هذا التطور «السوقي». إني أرى في هذا التوجه تعليلاً اقتصادياً للتاريخ ولحركة المجتمعات لا يقل تفرداً وتطرفاً عما تقول به الشيوعية وما حرصت الدول الغربية المتقدمة على دحضه وإنكاره. ولهذا كله نحتاج إلى مقاومة هذا الاهتمام الاستئثاري بالمجتمع دون الفرد وبالتحرر الاقتصادي أو السياسي وإلى إبراز أهمية الدور الذي يؤديه الفرد وبحظه من العقلانية الخلقية في عمليات التحرر والإصلاح.

أما السبب الثاني لتأكيدي هذه الأهمية كما نعرضها في هذا الحديث فهو أن الإصلاح عن هذا السبيل لا ينتظر قيام حكومات ومؤسسات صالحة، ولا يصلح عذراً لتباطؤ الأفراد المؤهلين أو الجماعات المؤهلة للقيام بمسؤوليتهم فيه، فهو بذلك مفتوح لكل إنسان مؤهل، حتى لو اقتصر على إصلاح نفسه ولم يتعدَ إلى سواه. فالتطور الذي نصفه ونعلق عليه هذه الأهمية هو في ذاته ومجرد وجوده عامل إصلاح وترقية ينساب من الفرد إلى المجتمع، فيمده بالصلابة إزاء الأخطار المهددة ويشدد عزمه وطاقته على الانطلاق في سبل التحرر والتحرير.

ثانياً: وسائل هذا الانماء: التربية

نتقدم إلى صلب موضوعنا في هذا القسم من الحديث، وهو التساؤل عن الوسائل التي يجري بها الإنماء المنشود للعقلانية ـ الخلقية في الفرد والمجتمع. إن هذه الوسائل تتلخص في نظرنا بعمليتين أساسيتين، بل بعملية واحدة مزدوجة، يتركز جوهرها في **التربية**. والمؤسسة التقليدية للتربية هي المدرسة (على اختلاف درجاتها من دار الحضانة إلى الجامعة)، وهي التي اعتمدتها المجتمعات منذ بدء سلوكها طرق التحضر من أجل تهيئة

الأجيال الصاعدة لحياة أفضل. وقد حققت هذه الوسيلة توسعاً وانتشاراً وتنوعاً ونمت نمواً بارزاً في الأعصر الأخيرة، وأخذت تعتبر اليوم حقاً أساسياً من حقوق كل إنسان لاكتساب المعرفة التي يتقدم بها ويرقى ويؤدي عن طريقها نصيبه في تقدم مجتمعه ورقيه. ولا ينكر أن الإنماء التربوي هذا قد كان له أثر كبير، مستمر ومتراكم، في نقل الشعوب من حالة البدائية إلى مراحل متتابعة من التقدم والتحرر. إن هذا الإنماء هو حجر الأساس والمطلوب الأول في عملية الإنهاض والإصلاح، شرط أن يستوفي الشروط التالية:

١ ـ أن تتعدى التربية المؤسسة التقليدية التي اعتبرت خلال الأجيال وسيلتها الرئيسية، إن لم نقل الوحيدة، وهي المدرسة. ففي زمننا هذا، وبعد انتشار وسائل الاتصال والإعلام، لم تعد التربية محصورة في مؤسسة واحدة، بل أخذت تجري في أقنية أخرى من بناء المجتمع وتؤثر فيه تأثيراً بالغاً، بل أبلغ من تأثير الوسيلة التقليدية، كما يحدث عن طريق الاذاعة والتلفزة والحاسوب وسواها من وسائل الإعلام التي تتطور وتمتد وتتنوع بشكل مذهل في هذه الأيام. فالمشرفون على هذه الوسائل والمشاركون في تنفيذها يتحملون مسؤولية لعلها أعظم وأخطر من مسؤولية السلطات التي ترعى التربية المدرسية والأفراد والجماعات الذين يعملون في نطاقها.

٢ ـ وكما أنه لم يعد جائزاً أو مفيداً أن تحصر التربية في مؤسسة واحدة، كذلك لم يعد جائزاً أو مقبولاً أن تقتصر على مرحلة محدودة من مراحل الحياة. إنها عملية دائمة من المهد إلى اللحد. هكذا كانت دائماً، وهذا ما هي، خاصة في هذا العصر، الذي تعددت فيه وسائلها وتفرعت، كما تعددت وتفرعت الوسائل المضادة لها والعاملة على تجهيل الإنسان وتفتيته وتحقيره.

٣ ـ أن يرقى مفهوم «التربية» على مفهوم «التعليم»، أي أن يتناول شخصية التلميذ أو الطالب بكاملها ولا يقتصر على تدريبه لمهنة معينة وإمداده بالمعلومات والوسائل الضرورية لممارستها، بل إن مفهوم «التعليم» ذاته قد انحط في مواقع كثيرة إلى مستوى «التلقين»، فتمثل في حشو دماغ التلميذ بمعلومات تيسّر له النجاح في الامتحانات ونيل الشهادات فحسب.

وكثيراً ما يكون هذا النجاح على حساب نمو العقلانية في الإدراك والخلقية في السلوك. ومن المؤسف أن حاجات هذه الأيام المتكاثرة، وتسارع الإنماء التربوي المدرسي لتوفية هذه الحاجات، وكثرة الشبان الراغبين في التعلم، فضلاً عن عوامل أخرى في حياة هذا العصر المتحركة والمتغيرة قد قوت هذا الاتجاه نحو تلقين المعلومات واعتماد الذاكرة، فنمت العملية التربوية كمّاً (تكاثر المدارس والمعلمين والتلاميذ والمعارف الضرورية)، ولكنها لم ترتقِ مرتبة ولم تصبح أكثر كفاءة أو صلاحاً لتفتيح العقل أو تنقية الخلق.

فما أشد المسؤولية المتصاعدة المترتبة على الحكومات والجهات الخاصة في توفير أقساط مرتفعة من موارد الدولة والمجتمع لوسائل التربية ليزداد إسهامها كمّاً وليرتفع مستواها نوعاً لمجابهة تحديات هذا الزمان والزمان المقبل. إن جيوش الطلاب المتخرجة من المدارس هي، في نهاية الأمر، أكثر فعلاً من المصانع والمعامل ومن الجيوش العسكرية في تمكين المجتمعات من الدفاع عن نفسها ومن السير في سبل الازدهار والرقي.

ثالثاً: وسائل هذا الإنماء: الاقتداء

وهكذا، بسبب قصور وسائل التربية التقليدية (المدرسية) عن توفية حاجات هذا الزمان المتكاثرة والمتصاعدة، وامتداد هذه الحاجات على العمر كله وعلى وجوه الحياة جميعاً، تعاظمت مسؤوليات أرباب الحكم وقادة المجتمع (بالإضافة إلى توسيع مجالات التربية التقليدية ورفع مستواها وصد الأخطار الناتجة عن الوسائل الإعلامية الجديدة) إلى إيجاد «نماذج» عقلية ـ خلقية جديرة بأن يقلدها ويقتدي بها أفراد المجتمع وجماعاته. فعند النظر في أي مجتمع لتعيين مدى أهليته للاستقرار والتقدم، يجدر التساؤل عن النماذج البشرية التي يبنيها وينشئها وعن مدى صلاحها لأن تكون لأبناء المجتمع ـ ولغيرهم من الناس ـ مصدر إعجاب وتقدير ومبعث اتباع وتأييد. ولا نظننا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن مجتمعاتنا العربية قلما توفر مثل هذه النماذج، وأن النماذج السائدة فيها بعيدة عن تأدية وظيفة القدوة الصالحة، بل على العكس نجدها مجسدة أو مؤيدة للأسباب الداعية إلى الفساد وإلى الإمعان في التخلف، في حين أن المجتمعات المتخلفة، مثل مجتمعاتنا، هي بحاجة ملحة

إلى أي إمكان يساعد على الخروج من حالة التخلف والسير في مضمار تكوين القدرات الإنسانية للاستقرار والتقدم.

من هو مَثَلي في الفكر أو العمل أو السلوك؟ بمن أعجب، ولماذا؟ وبمن أسعى لأن أقتدي وأقلد؟ إلى أي حد يعبر هذا المَثل عن الفضائل العقلانية ـ الخلقية المطلوبة؟

هذا هو نوع الأسئلة ـ التحديات التي يترتب على كل مواطن أن يثيرها ويحسن مجابهتها، إذا أراد أن يعد نفسه ليسهم في تقدم مجتمعه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

رابعاً: دور المثقفين

وهنا يبرز دور خاص وفريد للمثقفين. لقد تعددت الدراسات، الصادرة حديثاً في الأدبيات العربية، للثقافة العربية الراهنة ولدورها ودور حامليها في تحرير مجتمعاتهم وإنهاضها. وأكثر هذه الدراسات نقدية الاتجاه، تُبرز نواقص الثقافة العربية والمثقفين العرب عن أداء هذا الدور. وفي ختام هذا الحديث، نلخص رأينا في هذا الموضوع الأساسي بما يلي:

إذا كان طرحنا صحيحاً بأن الحاجة الأولية للمجتمعات العربية الحاضرة هي توليد القدرات العقلانية ـ الخلقية الكفيلة بتحرير هذه المجتمعات وإنمائها، فإن للمثقفين العرب في هذا المضمار دوراً فريداً وواجباً لا يدانيه أي واجب آخر. قلنا الحاجة الأولية، ولم نقل الحاجة الوحيدة، لأن مطالب الحياة المعاصرة وشروط تقدمها هي كثيرة التعدد والاختلاف والتعقد. ولا نسمح لنفسنا أن نغفل عن أية وسيلة أخرى، كالثورات أو الانتفاضات الشعبية، تؤدي إلى غايات التحرر. ولكننا نعتقد اعتقاد تيقن وإيمان أن الوسيلة التي نؤكدها هي التي تضمن سداد الوسائل الأخرى وسلامتها، وهي أيضاً، بذاتها، غاية ـ أو يجب أن تكون كذلك ـ للحياة الوطنية والإنسانية الصحيحة والخليقة بشرف الإنسان ومجده.

إن هذه الوسيلة (العقلانية ـ الخلقية) تقع ضمن النطاق الذي يجب أن يتحرك فيه المثقفون، لأن المفروض أن تكون هي علة وجود المثقفين وغاية

هذا الوجود. المفروض أن يكون المثقفون قيّمين على هذا الجانب الوطني الإنساني ومسؤولين عنه. وإلاّ لماذا وجدوا، وبماذا يعتزون ويفتخرون؟

بعض المثقفين يمارسون فاعليات التربية المدرسية التقليدية أو الإعلامية الجديدة، كالمعلمين وأساتذة الجامعات والصحفيين وسائر الإعلاميين. فهل يهتمون بأن ينشروا ويعضدوا في مجتمعهم مبادئ العقلانية ـ الخلقية التي يفرض فيهم أن يربوا الأجيال الحاضرة والقادمة على احترامها وتطبيقها؟ عندما يسري الفساد إلى دوائر التربية والإعلام، وينتشر في مؤسساتها، وعندما ينصرف المسؤولون عن هذه الدوائر والمؤسسات والعاملون فيها عن هذا الواجب الأصيل من واجباتهم ليهتموا بأغراض خارجة عنه أو مناوئة له، وعندما تسود عقليات «السوق» وأخلاقها على الفضائل التي يتوجب على تلك المؤسسات حمايتها ورعايتها ـ عندما تحدث هذه الأمور، لا يعود للمثقفين أي مسوغ لوجودهم، أو أية وظيفة خاصة بهم يمارسونها ويطلبون من المجتمع احترامها وأداءها قسطها من التقدير والمكافأة.

إن شؤون الثقافة التي يُفرض فيها أن تدافع عن الحقيقة والحق وأن ترعاهما وتنميهما في المجتمع قد هبطت اليوم إلى دركات من الانعدام والانحراف تستدعي إثارة حس المثقفين بمسؤوليتهم الأولية في هذا المضمار ومطالبتهم بأن يكونوا أمناء على مهمتهم الأصيلة في احترام الحقيقة ونقد الذات والسلوك وفق المبادئ الخلقية التي تنطوي الثقافة الحية الصحيحة عليها.

إن مطالب هذه الثقافة يجب أن تتمثل لا بتوجهات أصحابها وسلوكياتهم فحسب، بل بمجرد وجودهم في مجتمعاتهم ـ أي بصيرورتهم «نموذجاً» صالحاً لأن يقتدى به عفواً وبتأثر مباشر. وكلما اشتدت قوة الفرد أو الجماعة أو علا مقامهم أو ذاع صيتهم، تفوقت نماذجهم على النماذج الأخرى فعلاً وانتشاراً، كما يحدث اليوم لنماذج الحكام ورجال السياسة والعسكر وأرباب الأعمال، بل حتى للمغنين والممثلين واللاعبين الرياضيين وغيرهم ممن تتسابق وسائل الإعلام على تقصي أخبارهم وإذاعتها تلبية لأذواق القراء والمشاهدين ومفاهيمهم و(الشبّان منهم خاصة). ويصعب على المثقف الأمين لمهمته أن ينافس هؤلاء، وغيرهم من البارزين، لأنه لا يسعى

أصلاً إلى سطوة أو نفوذ أو شهوة، وإنما إلى الكشف عن الحقيقة والحق الذي يجري عادة في مواقع محصورة أو منعزلة، وبالعمل الصامت لا بالضجيج الصارخ وبالصدق والالتزام لا بتصيّد الشهوة والمنفعة الخاصة.

ولكن هذا الاعتبار يجب ألا يدفع المثقف إلى اليأس أو إلى التنازل عن أصالته ووظيفته طمعاً بسلطة أو مقام. فهو في أحوالنا المتأزمة الحاضرة مدعو لفدائية لا تقل عن فدائية مقاومي الاحتلال قدراً وتضحية. فهل يطمح مثقفونا إلى هذه المنزلة؟

ويقول بعضهم إن الثقافة بطبيعتها، تدفع حملتها إلى الانعزال عن المجتمع، ونرى، على العكس، أن المثقفين في هذا العصر يطالبون بأن ينغمسوا في شؤون مجتمعاتهم ليحسوا بعللها وبآمالها وتطلعاتها ويعملوا مع غيرهم من المواطنين في مداواة العلل ومكافحة الآلام، وبتحقيق الآمال والتطلعات. وفي رأينا أن هذا الانغماس وهذه المشاركة المباشرة حريّان بأن لا يمنعا المثقف من أن ينفصل عن مجتمعه من آن إلى آخر لينظر إليه من خارج وليمتحنه على أساس المبادئ التي توصل إليها. هذه الحركة الازدواجية، الديالكتيكية، من الداخل إلى الخارج، وبالعكس، وهذا العيش الدائم على الحدود، الذي لا يمتّع المثقف براحة أو استقرار، بل يجعله دائم الهم والاضطراب والتساؤل، هو سرّ إبداع الثقافة الحيّة ومصدر قيمتها الذاتية وغنى عطائها لمجتمعها؟

فهل يرتفع مثقفونا إلى هذه المرتبة؟

خاتمة

نعود الآن إلى بدايات حديثنا للأجيال العربية الطالعة التي تبدو كأنها فقدت إيمانها بقدرة مجتمعها على التحرر من التعديات الخارجية ومن العلل الداخلية، سواء في المستقبل المنظور عند البعض أو بصورة مطلقة عند الآخرين. وقد تساءلنا: هل هناك بصيص أمل يخترق الظلام المدلهم حولنا؟ وهل في الإمكان أن ينهض المجتمع العربي فيتخلص من القوى الساطية عليه، خارجاً وداخلاً، وينطلق في مسارات التقدم، أو قضي عليه أن يظل في المؤخرة وأن يبقى فريسة من يتحكم به؟ هل ثمة جدوى من «العمل» في سبيل قضايا يبدو أنها فاشلة حتماً، وهل ثمة بديل ثابت وواضح للإحباط والهروب أو للانصراف إلى تقصي المصالح الشخصية وإرضاء الشهوات الغريزية؟

إن قصدنا من هذا الحديث هو الحث على تحري «إمكانات» الأمل الحافز و«احتمالات» العمل المجدي. ولكن لا بد لنا قبل ذلك من أن نؤكد حقيقة إن لم نستوعبها استيعاباً تاماً لا يبقى مسوغ لمتابعة هذا الحديث، بل لبداءته أصلاً. هذه الحقيقة هي أن مطالب التحرر والتحضر لا تحصل بمسحة سحرية أو بقضاء قَدَري أو بانقلاب سريع، وإنما بالصمود الواثق والعمل الجاد المتمادي والبذل الطوعي الرضي من أجل استحقاق «حق تقرير المصير». وتأييداً لذلك نذكر أن جميع الانقلابات التي حدثت في مختلف البلاد العربية لم تحقق الوعود التي نشرتها في ساحة بلادها وفي الساحة العربية المشتركة ولم تؤدِ إلى التقدم المنشود، وانما حافظت على التخلف الراهن، بل دفع بعضها إلى درجات أدنى ومواقع أشد ضيقاً وخطراً.

وساد الأجواء العربية أجواء من الإحباط والضياع. وأخذنا نسمع من كل جهة من الجهات أصواتاً تطالب بإعداد خطة قومية شاملة، أو خطط متكاملة متماسكة، للانخراط فيها والإقبال على الإسهام في تنفيذها. إن المطالبين بمناهج «الإنقاذ» هذه فريقان: فريق ينادي بها تبريراً لقعوده

وإحجامه عن البذل المطلوب، وآخر صادق ضائع حقاً وهائم في الآفاق ينشد الهداية إلى السبل الصحيحة. وواضح أن الفريق الأول غير جدير بالعناية، ولا يستحق سوى الكشف والفضح لإظهاره على حقيقته وللتحذير من الوقوع في هوّته. أما الفريق الثاني الصادق في تيهه وحيرته فهو الحريُّ بالهداية والعناية التائق إليها والمستفيد منها. لهؤلاء نقول انه لا ضرورة للعمل التحرري التحضري أن ينتظر اكتمال خطة معينة، أو أن يفوز بالسلطة فريق أو حزب أو قائد أعلى، للقيام بالواجب. فواجب أي مواطن في متناول يده أينما يكن. يكفيه أن يظل ثابتاً في خندقه، مكافحاً أشكال الفساد الساري فيه وفي غيره، وعاملاً في تحرير نفسه ومن يستطيع من أبناء مجتمعه، وفي رفعهم في سلم الارتقاء والاستحقاق. ان من يتأمل حالنا الحاضرة يجد ساحاتنا تموج وتعج بالأفراد والجماعات الهاجرين خنادقهم الهائمين على وجوههم المطالبين بالاستراتيجيات والخطط والمناهج، دون أي تقدم في أي اتجاه صحيح. وليست هذه المطالبة في ذاتها شراً أو سوءاً، ولكنها تصبح كذلك عندما تُتخذ عذراً في إهمال القيام بالواجب - وما أكثر الواجبات المنفسخة في مجتمعنا! - وبديلاً للعمل الجاد الذي لا يحتمل التأجيل، وللبذل السخي، وهو أول المطالب لمن ينوي فعلاً الخروج من الأزمة وانتعاش الأمل والرجاء.

لو ثبتنا في خنادقنا، وتبعنا الطرق التي تفرضها العقلانية - الخلقية علينا، لما عدمنا فرصاً لإصلاح الذات والإسهام في إصلاح الغير، ولو بقدر محدود. هذا القدر المحدود هو كنقطة الماء. فإذا تلاقت نقاط الماء من هنا وهناك كوّنت، على مدى الزمن، سواقي، وتلاقت السواقي وكونت أنهراً زاخرة. أما من يبغي القفز فوق الزمن أو الإيغال في اختصار مراحل التطور فهو معرض للإحباط ولفقدان الأمل بسبب أسواء جديدة تجلبها شدة الاستعجال والإرغام.

فلنبدأ بأنفسنا ثم بمن يجاورنا في ساحة الوطن أو في الساحات الإنسانية، مكافحين مظاهر الفساد أينما تقع، وشاقّين بثوريتنا العقلانية - الخلقية دروباً أمينة لمستقبل أفضل، مهما يكن طريقها وعراً أو منالها بعيداً. فالعبرة في «النضالية»، مقاومة أو إصلاحاً، هي بالنوع لا بالكمّ وبالمستوى لا بالحجم.

ويبقى الصدق، مع نفسنا ومع الغير، نبراس الفضائل وضابطها.